أساس نظام الحكم في الإِسلام

بين الواقع والتشريع

رؤية في التراث الفكري (٢)

تأليف

صائب عبد الحميد

فهرس المطالب

- معالم المسار كما صاغها التشريع ---------- ٢٠٢
- النصوص الصحيحة الحاكمة ---------- ٢٢٨
- الخطاب الجامع.. مفترق الطرق ---------- ٢٣٧
- أهل البيت أوّلاً ---------- ٢٤١
- سلوك النبيّ في ترشيح عليّ ---------- ٢٤٤
- الصحابة والمعرفة بالترشيح ---------- ٢٤٩
- النصّ والترشيح في حديث عليّ ---------- ٢٥٨

معالم المسار كما صاغها التشريع

لم يكن الرجوع إلى النصّ الشرعي في تحديد معالم المسار الإسلامي بعد الرسول من مختصّات الشيعة وحدهم، لقد شركهم فيه غيرهم..

لقد أحسّ الكثير من المتكلّمين وأصحاب الحديث بالحاجة إلى النصّ في تعيين أوّل الخلفاء على الاَقلّ، لتتّخذ الاَدوار اللاحقة له شرعيّتها من شرعيّته.

فجزم ابن حزم بالنصّ على أبي بكر صراحةً، فتابعه البعض، فيما اقتنع آخرون بأنّ في هذه النصوص إشارة كافية على وجوب تقديم أبي بكر، لكن دون التصريح بذلك، وربّما رأوا في هذا مذهباً وسطاً بين الشورى والنصّ الصريح، كما رأوا فيه تثبيتاً لمبدأ الشورى، لا نقضاً، حين وَفّقوا بين نتائج الشورى وبين إشارة النصّ.

وليس غريباً أن تتعدّد أوجه الاستدلال بتعدّد المتكلّمين وتعدّد أساليبهم، وتعدّد النصوص التي يعتمدونها، وكثيراً ما يتعلّق المتكلّمون بما يشفع لمذاهبهم وإنْ كانوا يلمحون فيه علامات الوضع!

لقد عرض المتكلّمون في تثبيت خلافة أبي بكر نصوصاً من القرآن ونصوصاً من السُنّة، نستعرض أهمّها بتركيز وإيجاز مبتدئين بنصوص السُنّة لكونها أكثر تصريحاً، ولاَنّ النصوص القرآنية اعتُمِدت في تصحيح خلافته لا في إثبات النصّ عليه.

أوّلاً . نصوص من السُنّة

النصّ الاَوّل: قوله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي توفّي فيه: «مُروا أبا بكر فليصلّ بالناس».

فرأى بعضهم في هذا الحديث نصّاً صريحاً على الخلافة؛ لعدم الفصل بين إمامة الصلاة والإمامة العامّة.

واستدلّوا لذلك بقول بعض الصحابة لاَبي بكر: ارتضاك رسول الله لديننا، أفلا نرضاك لدنيانا؟! وأهمّ شيء في هذا القول الاَخير أن ينسب إلى عليّ بن أبي طالب!!(١).

غير أنّ جملةً من الإثارات تحيط بهذا النصّ وبهذه الواقعة، قد تبتلع كلّ ما يُبنى عليهما من استنتاجات:

الإثارة الأُولى:

إنّ القول بعدم الفصل بين إمامة الصلاة والإمامة العامة قول غريب، وأغرب منه قول الجرجاني: «لا قائل بالفصل»![2].

* فابن حزم يقطع بأنّ هذا قياساً باطلاً، ويقول: «أمّا من ادّعى أنّه إنّما

(١) شرح المواقف ٨|٣٦٥.
(٢) شرح المواقف ٨|٣٦٥.

قُدِّم قياساً على تقديمه إلى الصلاة، فباطل بيقين؛ لأنّه ليس كلّ من استحقّ الإمامة في الصلاة يستحقّ الإمامة في الخلافة، إذ يستحقّ الإمامة في الصلاة أقرأ القوم وإن كان أعجمياً أو عربياً، ولا يستحقّ الخلافة إلاّ قرشيّ، فكيف والقياس كلّه باطل؟!»[3].

* والشيخ أبو زهرة ينتقد هذا النوع من القياس ووجه الاستدلال به، فيقول: اتّخذ بعض الناس من هذا . النصّ . إشارة إلى إمامة أبي بكر العامّة للمسلمين، وقال قائلهم: «لقد رضيه عليه السلام لديننا، أفلا نرضاه لدنيانا» ولكنّه لزوم ما ليس بلازم، لأنّ سياسة الدنيا غير شؤون العبادة، فلا تكون الإشارة واضحة.. وفوق ذلك فإنّه لم يحدث في اجتماع السقيفة، الذي تنافس فيه المهاجرون والأنصار في شأن القبيل الذي يكون منه الخليفة، أنِ احتجّ أحد المجتمعين بهذه الحجّة، ويظهر أنّهم لم يعقدوا تلازماً بين إمامة الصلاة وإمرة المسلمين[4].

والذي يُستشفّ من كلامه استبعاد صحّة نسبة هذا الكلام إلى الإمام عليٍ عليه السلام؛ فهذه النسبة لا تحتمل الصحّة، لِما ثبت في الصحاح من أنّ عليّاً عليه السلام لم يبايع إلاّ بعد ستّة أشهر[5]، كما أنّ الصحيح المشهور عن عليٍ عليه السلام خلاف ذلك، فجوابه كان حين بلغه احتجاج المهاجرين بأنّ قريشاً هم قوم النبيّ وأَوْلى الناس به، قال: «احتجّوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة»![6].

(٣) الفِصَل ٤|١٠٩.
(٤) المذاهب الإسلامية: ٣٧.
(٥) صحيح البخاري ـ باب غزوة خيبر| ح ٣٩٩٨، صحيح مسلم ـ كتاب الجهاد والسِيَر ٣|١٣٨٠ ح ٥٢، السنن الكبرى ـ للبيهقي ـ ٦|٣٠٠.
ورواه أصحاب التاريخ أيضاً: الطبري ٣|٢٠٢، ابن الأثير| الكامل في التاريخ ٢|٣٣١، ابن أبي الحديد| شرح نهج البلاغة ٦|٤٦.
(٦) نهج البلاغة: ٩٧ الخطبة ٦٧، وانظر: الإمامة والسياسة ـ لابن قتيبة ـ: ١١.

الإثارة الثانية:

إنّ إمامة الصلاة وفقاً لفقه هذه المدرسة لا يترتّب عليها أيّ فائدة في التفضيل والتّقديم، فالفقه هنا يجيز مطلقاً إمامة المفضول على الفاضل، بل يجيز إمامة الفاسق والجائر لأَهل التقوى والصلاح، وكثيراً ما نرى الاستدلال لذلك بصلاة بعض الصحابة خلف الوليد بن عقبة وهو سكران، وصلاتهم خلف أُمراء بني أُميّة ممّن لم تكن له فضيلة تُذكر!

الإثارة الثالثة:

أخرج أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجة والنسائي: أنّ عبد الرحمن ابن عوف قد صلّى إماماً بالمسلمين وكان فيهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (٧). وهذه الرواية أثبت ممّا ورد في تقديم أبي بكر . كما سيأتي . فالحجّة فيها إذن لعبد الرحمن بن عوف أظهر، فتقديمه أَوْلى وفقاً لذلك القياس(٨).

الإثارة الرابعة:

في صحيح البخاري: كان سالم مولى أبي حذيفة يؤمّ المهاجرين الأَوّلين وأصحاب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم في مسجد قباء، وفيهم: أبو بكر، وعمر، وأبو سلمة، وعامر بن ربيعة(٩).

---

(٧) مسند أحمد ٤|٢٤٨ و٢٥٠ و٢٥١، صحيح مسلم: الطهارة ـ باب المسح على الناصية والعمامة، سنن أبي داود: المسح على الخفّين ح ١٤٩ و١٥٢، سنن ابن ماجة: ح ١٢٣٦، سنن النسائي: الطهارة ح ١١٢.
(٨) أنظر: ابن الجوزي| آفة أصحاب الحديث: ٩٩.
(٩) صحيح البخاري: كتاب الآحكام ح ٦٧٥٤.

وكان عمرو بن العاص أميراً على جيش ذات السلاسل، وكان يؤمّهم في الصلاة حتّى صلّى بهم بعض صلواته وهو جنب، وفيهم: أبو بكر، وعمر، وأبو عبيدة(١٠).

فهل يُستدلّ من هذا أنّ سالماً وعمرو بن العاص أفضل من أبي بكر وعمر وأبي عبيدة، وأَوْلى بالخلافة منهم؟!

الإثارة الخامسة:

نتابعها في النقاط التالية:

أ . ثبت في جميع طرق هذا الحديث بروايته التامّة أنّه بعد أن افتتح أبو بكر الصلاة، خرج النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يتهادى بين رجلين . عليٍ والفضل ابن العبّاس . فصلّى بهم إماماً وتأخّر أبو بكر عن موضعه مؤتمّاً بالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم عن يمينه.

أثبت ذلك تحقيقاً أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب صنّفه لهذا الغرض، فقسّمه إلى ثلاثة أبواب: فجعل الباب الاَوّل في إثبات خروج النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إلى تلك الصلاة وتأخيره أبا بكر عن إمامتها، وخصّص الباب الثاني في بيان إجماع الفقهاء على ذلك، فذكر منهم: أبا حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وأثبت في الباب الثالث وهن الاَخبار التي وردت بتقدّم أبي بكر في تلك الصلاة، ووصف القائلين بها بالعناد واتّباع الهوى!(١١).

وقال العسقلاني: تضافرت الروايات عن عائشة بالجزم بما يدلّ على أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كان هو الإمام في تلك الصلاة(١٢).

ومن هنا قال بعضهم: متى نظرنا إلى آخر الحديث احتجنا إلى أن نطلب

(١٠) سيرة ابن هشام ٤|٢٧٢، البداية والنهاية ٤|٣١٢.
(١١) أبو الفرج ابن الجوزي| آفة أصحاب الحديث ـ الباب الاَوّل، والثاني، والثالث.
(١٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢|١٢٣.

للحديث مخرجاً من النقص والتقصير، وذلك أنّ آخره: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمّا وجد إفاقةً وأحسّ بقوّة خرج حتّى أتى المسجد وتقدّم فنحّى أبا بكر عن مقامه وقام في موضعه. فلو كانت إمامة أبي بكر بأمره صلى الله عليه وآله وسلم لَتَركه على إمامته وصلّى خلفه، كما صلّى خلف عبد الرحمن بن عوف(١٣).

ب . ممّا يعزّز القول المتقدّم ما ورد عن ابن عبّاس من أنّه قبل أن يؤذّن بلال لتلك الصلاة قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: «أُدعوا عليّاً». فقالت عائشة: لو دعوت أبا بكر! وقالت حفصة: لو دعوت عمر! وقالت أُمّ الفضل: لو دعوت العبّاس! فلمّا اجتمعوا رفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه فلم ير عليّاً!!(١٤).

ج . ويشهد لذلك كلّه ما ثبت عن عليٍ عليه السلام من أنّه كان يقول: إنّ عائشة هي التي أمرت بلالاً أن يأمر أباها لِيُصَلّ بالناس، لاَنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ليصلّ بهم أحدهم» ولم يعيّن!! وكان عليٌّ عليه السلام يذكر هذا لاَصحابه في خلواته كثيراً، ويقول: إنّه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل: «إنّكنّ لَصُويحبات يوسف»

إلاّ إنكاراً لهذه الحال، وغضباً منها لأنّها وحفصة تبادرتا إلى تعيين أبويهما، وأنّه صلى الله عليه وآله وسلم استدركها بخروجه وصرفه عن المحراب(١٥).

فهذه صور منسجمة ومتماسكة لا تُبقي أثراً للاستفادة من هذا النصّ أو تلك الواقعة، ويمكن أن يضاف إليها ملاحظات أُخر ذات قيمة لا يُستهان بها:

منها: الاختلاف الشديد والتعارض بين روايات هذه الواقعة، وقد صرّح بهذا ابن حجر العسقلاني، ثمّ حاول التوفيق بينها بعد جهد(١٦).

(١٣) ابن الإسكافي| المعيار والموازنة: ٤١ ـ ٤٢.
(١٤) مسند أحمد ١|٣٥٦، وأخرجه الطبري في تاريخه ٣|١٩٦ ولم يذكر فيه قول أُمّ الفضل.
(١٥) ابن أبي الحديد| شرح نهج البلاغة ٩|١٩٧.
(١٦) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢|١٢٢ ـ ١٢٣.

ومنها: ملاحظة بعض نقّاد الحديث أنّ هذا الحديث لم يصحّ إلاّ من طريق عائشة، لذا لم تقم حجّته(١٧).

ومنها: أنّ ابن عبّاس قد طعن هذا الحديث طعناً عبقريّاً لم يتنبّه له الرواة، إذ كانت عائشة تقول في روايتها لهذا الحديث: «خرج النبيّ يتهادى بين رجلين، أحدهما الفضل بن العبّاس» ولا تذكر الرجل الآخر، فلمّا عرض أحدهم حديثها على عبدالله بن عبّاس، قال له ابن عبّاس: فهل تدري مَن الرجل الذي لم تُسَمِّ عائشة؟

قال: لا.

قال ابن عبّاس: هو عليّ بن أبي طالب، ولكن عائشة لا تطيبُ نفساً له بخير!(١٨).

الإثارة السادسة:

أثبت كثير من أصحاب التاريخ والسِيَر أنّ أبا بكر كان أيّام مرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأخير هذا، كان مأموراً بالخروج في جيش أُسامة، وكان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يشدّد كثيراً بين الآونة والأُخرى على التعجيل في إنفاذ هذا الجيش.. فكيف ينسجم هذا مع الأمر بتقديمه في الصلاة؟! ناهيك عن قصد الإشارة إلى استخلافه!

لقد أدرك ابن تيميّة ما بين الأمرين من منافاة وتعارض صريحين، فنفى نفياً قاطعاً كون أبي بكر ممّن سُمّي في بعثة أُسامة!!(١٩).

(١٧) المعيار والموازنة: ٤١.
(١٨) عبد الرزّاق| المصنّف ٥|٤٢٩ ـ ٤٣٠، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢|١٢٣.
(١٩) ابن تيميّة| منهاج السُنّة ٣|٢١٣.

لكنّ مثل هذا النفي لا ينقذ الموقف، خصوصاً وأنّ ابن تيميّة لم يقدّم برهاناً ولا شبهةً في إثبات دعواه، فيما جاء ذِكر أبي بكر في مَن سُمّي في ذلك الجيش في مصادر عديدة وهامّة، أصحابها جميعاً من القائلين بصحّة تقدّم أبي بكر!(٢٠).

أمّا نفي ذلك، أو تحرّج بعض المؤرّخين عن ذِكره، فإنّما مرجعه إلى الاختيار الشخصي في مساندة المذهب، لا غير، حين أدركوا بيقين أنّ شيئاً ممّا استدلّوا به على إمامته سوف لا يتمّ لو كان أبو بكر في مَن سُمّي في جيش أُسامة، إذ هو مأمور بمغادرة المدينة المنوّرة أيّام وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، تحت إمرة أُسامة بن زيد الشابّ ابن الثماني عشرة سنة!(٢١).

نصوص أُخر

لم يقف القائلون بالنصّ عند النصّ المتقدّم، بل رجعوا إلى ما رأوا فيه نصّاً جليّاً على الخلافة، لكنّها في الحقيقة نصوص تثير على نفسها بنفسها شكوكاً كثيرة لا تُبقي احتمالاً لصحّتها، شكوكاً تثيرها الأَسانيد والمتون معاً.. وأهمّ هذه النصوص:

١ . أنّ امرأةً سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئاً، فأمرها أن ترجع إليه، فقالت: يا رسول الله، أرأيتَ إنْ جئتُ فلم أجدك؟ . كأنّها تُريد الموت .

(٢٠) الطبقات الكبرى ٤|٦٦، تهذيب تاريخ دمشق ٢|٣٩٥ و٣|٢١٨، مختصر تاريخ دمشق ٤|٢٤٨ رقم ٢٣٧ و٥|١٢٩ رقم ٥٦ ترجمة أسامة بن زيد وأيّوب ابن هلال، تاريخ اليعقوبي ٢|٧٧، تاريخ الخميس ٢|١٧٢، شرح نهج البلاغة ١|١٥٩ و٢٢٠ و٩|١٩٧.
(٢١) الطبقات الكبرى ٤|٦٦.

فقال: «فإن لم تجديني فأتي أبا بكر»(٢٢).

وهذا الحديث متّحد عند الشيخين في سلسلة واحدة، وهي: إبراهيم ابن سعد، عن أبيه، عن محمّد بن جُبير بن مطعم، عن أبيه جُبير بن مطعم: أنّ امرأةً سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم...

فلم يروه من الصحابة إلاّ جُبير بن مطعم، ولم يروه عن جُبير إلاّ ولده محمّد، ولم يروه عن محمّد غير سعد (وهو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف) ولم يروه عن سعد غير ولده إبراهيم! ثمّ أخذه الرواة عن إبراهيم ابن سعد!

السند: نظرة واحدة في هذا الإِسناد، بعيداً عن التقليد، تُحبط الآمال التي يمكن أن تُعقد عليه:

* فجبير بن مطعم: من الطلقاء، وهو صاحب أبي بكر، تعلّم منه الأَنساب وأخبار قريش(٢٣)، وكانت عائشة تُسمّى له وتُذكر له قبل أن يتزوّجها النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم (٢٤)، وذكره بعضهم في المؤلّفة قلوبهم وفي مَن حَسُن إسلامه منهم(٢٥).

وكان شريفاً في قومه بني نوفل وهم حلفاء بني أُميّة في الجاهلية

(٢٢) أخرجه البخاري ومسلم في باب فضائل أبي بكر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٧|١٤ ـ ١٥، صحيح مسلم بشرح النووي ٨|١٥٤. وانظر: تثبيت الإِمامة وترتيب الخلافة: ٩٠ رقم ٥٦.

(٢٣) ترجمة جبير بن مطعم في: سير أعلام النبلاء ٣|٩٥ رقم ١٨، الإِصابة ١|٢٢٦ رقم ١٠٩٢.

(٢٤) ابن أبي الحديد| شرح نهج البلاغة ١٤|٢٢.

(٢٥) الاستيعاب ـ بهامش الإِصابة ـ ١|٢٣١، مختصر تاريخ دمشق ٦|٧، وهؤلاء الّذين حسن إسلامهم معدود فيهم مع جبير: أبو سفيان ومعاوية، كما في المعارف ـ لابن قتيبة ـ: ٣٤٢.

والإِسلام. وهو أحد الخمسة الّذين اقترحهم عمرو بن العاص على أبي موسى الأَشعري للمشورة في التحكيم . وهم: جبير بن مطعم، وعبدالله بن الزبير، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وأبو الجهم بن حذيفة، وعبد الرحمن بن الحرث بن هشام بن المغيرة . وكلّهم مائل عن عليٍ عليه السلام، فابن الزبير وعبد الرحمن بن الحرث كانا في أصحاب الجَمل الّذين قاتلوا عليّاً في البصرة، وعبدالله بن عمرو مع أبيه عمرو بن العاص في أصحاب معاوية، وجبير وأبو الجهم من مسلمة الفتح هواهما مع بني أُميّة!(٢٦).

وجُبير بن مطعم هو سيّد الغلام الحبشي وحشيّ، وهو الذي قال له يوم أُحد: إن قتلت محمّداً فأنت حُرّ، وإن قتلت عليّاً فأنت حُرّ، وإن قتلت حمزة فأنت حُرّ!(٢٧).

وروي لابن عبّاس معه حديث هامّ! كان ابن عبّاس يحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المتعة، فقال جُبير بن مطعم: كان عمر ينهى عنها. فقال له ابن عبّاس: يا عُدَيَّ نفسه، من هنا ضللتُم! أُحدّثكم عن رسول الله، وتحدّثني عن عمر!!(٢٨).

* محمّد بن جبير بن مطعم: وهو القائل لعبد الملك بن مروان وقد سأله: هل كنّا نحن وأنتم . يعني أُميّة ونوفل . في حلف الفضول(٢٩)؟ فقال له

(٢٦) راجع تراجمهم في: الاستيعاب، وأُسد الغابة، والإِصابة، ومختصر تاريخ دمشق، وسير أعلام النبلاء.

(٢٧) راجع أخبار غزوة أُحد في تاريخ الطبري، تاريخ اليعقوبي، الكامل في التاريخ، البداية والنهاية.

وراجع ترجمة حمزة في الاستيعاب وأُسد الغابة والإصابة، وغيرها.
(٢٨) ابن أبي الحديد| شرح نهج البلاغة ٢٠|٢٥. وروى مثله أحمد في عروة بن الزبير بدلاً من جُبير بن مطعم.
(٢٩) حلف الفضول: حلف جمع بني هاشم وزُهرة وتَيم، اجتمعوا عند عبد الرحمن
=

محمّد بن جُبير بن مطعم: لا والله يا أمير المؤمنين، لقد خرجنا نحن وأنتم منه، ولم تكن يدنا ويدكم إلاّ جميعاً في الجاهلية والإسلام!(٣٠).

وقد اعتزل محمّد عليّاً والحسن عليهما السلام في حربهما مع معاوية، فلمّا تمّ الصلح كان محمّد ممثَّلاً في وفد المدينة إلى معاوية للبيعة(٣١).

* وأمّا سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: فقد كان قاضياً لبعض ملوك بني أُمية على المدينة(٣٢)، وفي دولة بني العبّاس انتقل إلى بغداد فعمل قاضياً لهارون الرشيد على واسط، ثمّ ولي قضاء عسكر المهدي ببغداد(٣٣).

* وأمّا ولده إبراهيم بن سعد: فهو صاحب العُود والغناء، كان يعزف ويغنّي، جاءه أحد أصحاب الحديث ليأخذ عنه، فوجده يغنّي، فتركه وانصرف، فأقسم إبراهيم ألاّ يحدّث بحديث إلاّ غنّى قبله! وعمل والياً على بيت المال ببغداد لهارون الرشيد(٣٤).

وخطوة أُخرى إلى الاَمام في التحقيق تضعنا أمام صورة أكثر وضوحاً، حيث تُرينا كيف حلّ هذا الحديث محلّ الحديث الصحيح الوارد في عليٍ عليه السلام بعين هذا المتن!

لمّا حضر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت صفيّة أُمّ المؤمنين: يا رسول الله، لكلّ امرأةٍ من نسائك أهل تلجأ إليهم، وإنّك أجليت أهلي، فإنْ حَدَثَ حَدَثٌ

=
ابن جدعان فتحالفوا جميعاً على دفع الظلم واسترداد الحقّ من الظالم وإعادته إلى صاحبه المظلوم.
(٣٠) الآغاني ١٧|٢٩٥.
(٣١) انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٣|٩٨.
(٣٢) تاريخ بغداد ٦|٨٣، الآغاني ١٥|٣٢٩.
(٣٣) تاريخ بغداد ٧|١٢٣ ـ ١٢٤.
(٣٤) تاريخ بغداد ٦|٨١ ـ ٨٦، الآعلام ١|٤٠.

فإلى مَن؟

قال: «إلى عليّ بن أبي طالب». أخرجه الطبراني ورجاله رجال الصحيح(٣٥).

فإذا لم نكن قد نسينا ما قرأناه في «هويّة التاريخ»(٣٦) فإنّ نظرة واحدة في هذه السلسلة الواحدة لهذا الحديث تكشف لنا الكثير عن حقيقته، وربّما مصدره أيضاً حين نرى أنّ رأس هذه السلسلة . جبير بن مطعم . قد عاش نحو سبع عشرة سنةً في خلافة معاوية على أغلب الأَقوال، لم يُفرّقهما شيء في جاهلية ولا في إسلام..

والمفترض أن يكون جبير أبعد أفراد هذه السلسلة عن تهمة الوضع في الحديث(٣٧).

---

(٣٥) مجمع الزوائد ٩|١١٣.

(٣٦) راجع: مقال «هويّة التاريخ» المنشور في «تراثنا» العددين ٣٨ ـ ٣٩، ص ٤٣ ـ ٤٥.

(٣٧) ثمّة رواية تنسب إلى الإمام جعفر الصادق عليه السلام، تقول: «ارتدّ الناس بعد الحسين عليه السلام إلاّ ثلاثة: أبو خالد الكابلي، ويحيى بن أُمّ الطويل، وجبير بن مطعم، ثمّ إنّ الناس لحقوا وكثروا» غير أنّ في هذه الرواية أكثر من مشكلة تقف دون اعتمادها:

أ ـ فمن الناحية السندية: وردت في مصدرين، الأوّل: رجال الكشّي ـ ترجمة يحيى بن أُمّ الطويل ـ وفي إسنادها مجهول، والثاني: كتاب «الاختصاص» ولا يُعرف مؤلّفه على وجه التحديد، ونسبته إلى الشيخ المفيد موضع خلاف.

ب ـ الثابت أنّ جبير بن مطعم قد توفّي قبل استشهاد الحسين عليه السلام بنحو أربع سنين على الأقلّ!

وفي بعض طرق هذه الرواية ما يحلّ الإشكال الثاني، إذ ورد فيها: (محمّد بن جبير) لكن حتّى هذا لم يثبت، إذ كشف المحقّق التستري رحمه الله أنّ هذا محرّف عن حكيم بن جبير بن مطعم! انظر: قاموس الرجال| ترجمة محمّد بن جبير بن مطعم.

=

كما تجيبنا قراءتنا في «هويّة التاريخ» عن أهمّ ما يعترضنا هنا، وهو: كيف أصبح هؤلاء جميعاً في عداد رجال الشيخين . البخاري ومسلم . فيما أُقصيَ آخرون لا يقاس هؤلاء بهم، كالإمام جعفر الصادق عليه السلام، الذي كان ينبغي أن يكون حديثه أكثر اعتماداً، إذ لا يفصله عن البخاري سوى واسطة أو واسطتين؛ توفّي الصادق عليه السلام سنة ١٤٨هـ، ووُلد البخاري سنة ١٩٤هـ!

هذا النصّ، الذي جاء بهذه السلسلة الوحيدة، هو الذي رأى فيه ابن حزم وغيره نصّاً جليّاً على خلافة أبي بكر!(٣٨) غير أنّ الجرجاني والتفتازاني لم يذكراه، فيما ذكرا نصوصاً كثيرة أضعف منه سنداً، وأقلّ منه دلالة!(٣٩).

٢ . قالت عائشة: قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه: «ادعي لي أبا بكر أباك، حتّى أكتب كتاباً، فإنّي أخاف أن يتمنّى متمنٍّ ويقول قائل: أنا أَوْلى، ويأبى الله والمؤمنون إلاّ أبا بكر»(٤٠).

أسند مسلم هذا الحديث كما يلي: عبيدالله بن سعيد، عن يزيد بن هارون، عن إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

=

والحقّ أنّ هذه الرواية فيها أكثر ممّا تقدّم، فهي تذكر بعد هؤلاء جماعة، منهم: سعيد بن المسيّب، وتقول إنّه نجا من الاُمويّين لأنّه كان آخر أصحاب رسول الله! وهذا لا يصحّ، لأنّ سعيد بن المسيّب تابعيٌّ وليس صحابي! وهذا أيضاً وقف عليه المحقّق التستري في ترجمة سعيد بن المسيّب من «قاموس الرجال».

(٣٨) الفِصَل ٤|١٠٨. وانظر أيضاً: تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة: ٩٠ ـ ٩١ رقم ٥٦، نظام الخلافة بين أهل السُـنّة والشيعة: ٣٩.

(٣٩) انظر: الجرجاني| شرح المواقف ٨|٣٦٤ ـ ٣٦٥، التفتازاني| شرح المقاصد ٥|٢٦٣ ـ ٣٦٧.

(٤٠) صحيح البخاري ـ كتاب الأحكام ـ باب الاستخلاف ج ٦ ح ٦٧٩١، صحيح مسلم ـ باب فضائل أبي بكر ج ٥ ح ٢٣٨٧ والنصّ منه.

فقد ظهر إبراهيم بن سعد في هذا الحديث أيضاً، وهو صاحب الحديث المتقدّم، صاحب العود والغناء، صاحب هارون الرشيد.

أمّا الزهري وعروة وعائشة فقد عرفنا بدقّة موقفهم من الخلافة ومن عليٍ عليه السلام خاصّة وبني هاشم عامّة.

وأورده البخاري من طريق آخر ينتهي أيضاً إلى عائشة، فهي وحدها رأس هذا الحديث في جميع طرقه!

ولعلّ أقوى ما يُثار هنا: أنّ هذه الأحاديث قد رواها الشيخان، فكيف يمكن الشكّ فيها والطعن عليها؟!

وما أيسر الجواب لمن تجرّد للحقيقة دون سواها، فقبل قليل فقط قرأنا تفسير ذلك على ألسنة الكبار ممّن حقّق في طبيعة هذا الأمر وتطوّره:

* قرأنا عن نفطويه: أنّ أكثر الأحاديث الموضوعة في فضائل الصحابة اختُلِقت في أيّام بني أُميّة تقرّباً إليهم في ما يظنّون أنّهم يُرغِمون به أُنوف بني هاشم!

* وقرأنا عن المدائني قوله: فرُوِيَتْ أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة، لا حقيقة لها... حتّى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلى الديّانين الّذين لا يستحلّون الكذب والبهتان، فقبلوها ورووها وهم يظنّون أنّها حقّ، ولو علموا أنّها باطلة ما رووها ولا تديّنوا بها!

* وقرأنا عن الإمام الباقر عليه السلام قوله: حتّى صار الرجل الذي يُذكر بالخير، ولعلّه يكون ورعاً صدوقاً، يحدّث بأحاديث عظيمة عجيبة من تفضيل بعض مَن قد سلفَ من الولاة، ولم يخلق الله تعالى شيئاً منها، ولا كانت وقعت، وهو يحسب أنّها حقّ لكثرة من رواها ممّن لم يُعرف بالكذب ولا بقلّة ورع!

فليس بمستنكَرٍ إذن أن تنفذ هذه الأخبار إلى الصحيحين وغيرهما...

فمن أين يأتي الاستنكار وهم ما رووها إلاّ وهم يعتقدون صحّتها؟!

وهذا الحديث بالذات ممّا شهد المعتزلة بأنّ البكرية وضعته في مقابل الحديث المرويّ عنه صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه: «ائتوني بدواةٍ وبياض أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده أبداً» فاختلفوا عنده، وقال قوم منهم: لقد غلبه الوجع، حسبنا كتاب الله!(٤١).

وممّا يشهد لهذا القول، بل يجعله يقيناً لا شكّ فيه، ما ثبت عن ابن عبّاس في وصف اختلافهم عند النبيّ الذي حال دون كتابة ذلك الكتاب، فقد كان ابن عبّاس يصف هذا الحدث بأنّه «الرزيّة، كلّ الرزيّة» ويذكره فيقول: «يوم الخميس، وما يوم الخميس!» ويبكي حتّى يبلّ دمعُه الحصى(٤٢) فلو كان الاَمر كما وصفه الحديث المنسوب إلى عائشة «يأبى الله والمؤمنون إلاّ أبا بكر» لم تكن ثمّة رزية يبكي لها ابن عبّاس كلّ هذا البكاء ويتوجّع كلّ هذا التوجّع.

إنّ بكاء ابن عبّاس وتوجّعه الشديد لهذا الحديث لهو دليلٌ لا شيء أوضح منه على أنّ الذي أراده النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك الكتاب لم يتحقّق، بل تحقّق شيء آخر غيره لم يكن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أراده ولا أشار إليه أدنى إشارة.

وتزداد هذه الحقيقة رسوخاً حين ندرك أنّ ابن عبّاس هو واحد من سادة بني هاشم الّذين لم يبايعوا لاَبي بكر إلاّ بعد ستّة أشهر!(٤٣).

فمع هذه الثوابت لا يبقى احتمال لصحّة الحديث المنسوب إلى عائشة!

---

(٤١) ابن أبي الحديد| شرح نهج البلاغة ١١|٤٩.

(٤٢) صحيح البخاري ـ كتاب المرضى ـ باب ١٧ ح ٥٣٤٥، صحيح مسلم ـ كتاب الوصيّة ح ١٥ و ٢١ و ٢٢، مسند أحمد ١|٣٢٤، السيرة النبوية ـ للذهبي ـ: ٣٨٤، البداية والنهاية ٥|٢٤٨.

(٤٣) السنن الكبرى ٦|٣٠٠، تاريخ الطبري ٣|٢٠٨، مروج الذهب ٢|٣١٦، الكامل في التاريخ ٢|٣٣١، جامع الاُصول ٤|٤٨٢.

٣ ـ حديث: «اقتدوا باللَّذَين مِن بعدي، أبي بكر وعمر».

أخرجه الترمذي وابن ماجة(٤٤)، واعتمده كثيرون في إثبات النصّ على أبي بكر وعمر، أو في إثبات صحّة خلافتهما(٤٥).

لكنّ ابن حزم استهجن كثيراً الاستدلالَ بهذه الرواية، وعدّه عيباً يترصّدُ أمثالَه الخصوم، فقال ما نصّه: «ولو أنّنا نستجيز التدليس والاَمر الذي لو ظفر به خصومنا

طاروا به فرحاً، أو أبلسوا أسفاً، لاحتججنا بما روي (اقتدوا باللَّذَين من بعدي أبي بكر وعمر) ولكنّه لا يصحّ، ويُعيذنا الله من الاحتجاج بما لا يصحّ(٤٦).

٤ . نصوص أُخر نُسبت إلى عليٍ عليه السلام، إمعاناً في سدّ الثغرات، وقطع الطريق على الخصم، استبعد المحبّ الطبري صحّة شيءٍ منها لتخلّف عليٍ عن بيعة أبي بكر ستّة أشهر، ونسبته إلى نسيان الحديث في مثل هذه المدّة بعيد(٤٧).

وهذا حقٌّ يؤيّده ما اشتهر عن عليٍ عليه السلام من ذِكر حقّه في الخلافة(٤٨).

هذه جملة ما اعتمدوه من النصوص الحديثية في النصّ على أبي بكر وتقديمه.

ثانياً . نصوص من القرآن الكريم

١ . قوله تعالى: **(وَعَدَ اللهُ الّذينَ آمنوا منكم وعملوا الصالحات**

(٤٤) سنن الترمذي ـ مناقب أبي بكر ج ٥ ح ٣٦٦٢، سنن ابن ماجة ١|٩٧.
(٤٥) شرح المواقف ٨|٣٦٤، شرح المقاصد ٥|٢٦٦، تثبيت الإمامة: ٩٢ رقم ٥٩.
(٤٦) الفِصَل ٤|١٠٨.
(٤٧) الرياض النضرة: ٤٨ ـ ٤٩.
(٤٨) سيأتي في هذا البحث.

ليستخلِفنّهم في الاَرض كما استخلف الّذين من قبلهم وليمكّنَنّ لهم دينهم الذي ارتضى لهم)(٤٩).

قالوا: الخطاب هنا للصحابة، فوجب أن يوجد في جماعة منهم خلافة يتمكّن بها الدين، ولم يوجد على هذه الصفة إلاّ خلافة الخلفاء الاَربعة، فهي التي وعد الله بها(٥٠). حتّى صرّح بعضهم بأنّ الآية نازلة فيهم، أو في أبي بكر وعمر خاصّةً!(٥١).

وهذا الاستدلال ضعّفه المفسّرون بأمرين:

الاَوّل: ما ذهبوا إليه من أنّ المراد في هذه الآية هو «الوعد لجميع الاَُمّة في ملك الاَرض كلّها تحت كلمة الإسلام، كما قال عليه الصلاة والسلام: (زُوِيَتْ لي الاَرض، فرأيت مشارقها ومغاربها، وسيبلغ مُلك أُمّتي ما زُوِيَ لي منها)». وأنّ «الصحيح في هذه الآية أنّها في استخلاف الجمهور، واستخلافهم هو أن يملّكهم البلاد ويجعلهم أهلها.

وأنّ هذه الحال . التيّ تصفها الآية . لم تختصّ بالخلفاء حتّى يُخَصُّوا بها من عموم الآية، بل شاركهم في ذلك جميع المهاجرين، بل وغيرهم. ألا ترى إلى إغزاء قريش المسلمين في أُحد وغيرها، وخاصّةً الخندق، حتّى أخبر الله تعالى عن جميعهم فقال: **(إذ**

جاءوكم من فوقكم ومن أسفلَ منكم وإذ زاغت الاَبصار وبلغت القلوبُ الحناجر وتظنّون بالله الظنونا * هنالك ابتلي المؤمنون وزُلزلوا زلزالاً شديداً)(٥٢).

ثمّ إنّ الله ردّ الكافرين لم ينالوا خيراً، وأمّن المؤمنين وأورثهم أرضهم

(٤٩) سورة النور ٢٤: ٥٥.
(٥٠) شرح المواقف ٨|٣٦٤، شرح المقاصد ٥|٢٦٥.
(٥١) تفسير القرطبي ١٢|١٩٥.
(٥٢) سورة الآحزاب ٣٣: ١٠ و ١١.

وديارهم وأموالهم، وهو المراد بقوله: **(لَيستخلِفنّهم في الاَرض)**. وقوله: **(كما استخلف الّذين من قبلهم)** يعني بني إسرائيل، إذ أهلك الله الجبابرة بمصر، وأورثهم أرضهم وديارهم، فقال: **(وأورثنا القوم الّذين كانوا يُستضعفون مشارقَ الاَرض ومغاربها)**(٥٣). وهكذا كان الصحابة مستضعَفين خائفين، ثمّ إنّ الله تعالى أمّنهم ومكّنهم وملّكهم، فصحّ أنّ الآية عامّة لاَُمّة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم غير مخصوصة، إذ التخصيص لا يكون إلاّ بخبر ممّن يجب له التسليم، ومن الاَصل المعلوم التمسّك بالعموم»(٥٤).

وهذا يعني بوضوح أنّ الخطاب غير محصور بالصحابة رضي الله عنهم، بل هو عامّ لكلّ أُمّة محمّد في كلّ زمان(٥٥).

والثاني: ما ذكروه في سبب نزول الآية، فإنّه منطبق تماماً على ما ذُكر آنفاً، لا يُساعد على تخصيصها في الخلفاء الراشدين أو بعضهم، وإنْ كان فيه ما يفيد تخصيصها بالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه(٥٦).

ففي رواية البراء، قال: فينا نزلت ونحن في خوف شديد.

وفي رواية أبي العالية، يصف حال أصحاب الرسول وهم خائفون، يُمسون في السلاح ويُصبحون في السلاح، فشكوا ذلك إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل الله الآية، فأظهر الله نبيّه على جزيرة العرب، فأمنوا ووضعوا السلاح.

(٥٣) سورة الآعراف ٧: ١٣٧.
(٥٤) تفسير القرطبي ١٢|١٩٦ ـ ١٩٧. وانظر أيضاً: الميزان في تفسير القرآن ١٥|١٦٧، الإفصاح في الإمامة ـ للشيخ المفيد ـ: ٩١ ـ ١٠٠، فتح القدير (تفسير الشوكاني) ٤|٤٧.
(٥٥) فتح القدير ٤|٤٧.
(٥٦) كما تقدّم في آخر الكلام المنقول عن القرطبي، وهو ما ذهب إليه محمّد جواد مغنية في تفسيره الكاشف ٥|٤٣٦.

ومثلها رواية أُبيّ بن كعب، وقوله في رواية ثانية عنه: لمّا نزلت على النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم **(وَعَدَ اللهُ الّذين آمنوا وعملوا الصالحات)** الآية، بشّر هذه الاُمّة بالسَنا والرفعة والدين والنصر والتمكين في الاَرض، فمن عمل منهم عمل الآخرة للدنيا لم يكن له في الآخرة من نصيب(٥٧).

أمّا رواية عبد بن حُميد عن عطيّة ففيها تخصيص آخر مخالف للتخصيص المذكور في الخلفاء الراشدين، إذ قال عطيّة: هم أهل بيتٍ هاهنا! وأشار بيده إلى القِبلة(٥٨).

وفي هذا عطف على ما ذهب إليه بعض مفسّري الشيعة من أنّ الآية في المهديّ الموعود عليه السلام الذي تواترت الاَخبار على أنّه سيظهر فيملأ الاَرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، وأنّ المراد بالّذين آمنوا وعملوا الصالحات هنا: النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم والاَئمّة من أهل بيته عليهم السلام (٥٩).

هذه هي الآية الاُولى، ومع ظهور ما تقدّم من إفادتها العموم، لا يبقى وجه للتمسّك بها هنا، وهي أيضاً عند المتمسّكين بها دليل على صحّة الخلافة، وليست نصّاً في الاستخلاف، وكذا مع الآية الثانية.

٢ . قوله تعالى: **(قُل للمخلَّفين من الاَعراب ستُدعون إلى قوم أُولي بأسٍ شديد تقاتلونهم أو يُسلمون فإنْ تُطيعوا يؤتكم الله أجراً حسناً)**(٦٠).

فقد جعل الداعي مفترض الطاعة، والمراد به أبو بكر وعمر وعثمان، فوجبت طاعتهم بنصّ القرآن، وإذ قد وجبت طاعتهم فرضاً فقد صحّت

---

(٥٧) الدرّ المنثور ٦|٢١٥ ـ ٢١٦.
(٥٨) الدرّ المنثور ٦|٢١٦.
(٥٩) مجمع البيان ٤|١٥٢، الميزان ١٥|١٦٦ ـ ١٦٧، الاِفصاح في الاِمامة: ١٠٢.
(٦٠) سورة الفتح ٤٨: ١٦.

إمامتهم وخلافتهم(٦١).

والصحيح الذي يوافق تاريخ نزول الآية الكريمة، ويوافق الوقائع، هو ما ذكره الرازي من أنّ الداعي هو النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم (٦٢)، إذ كانت الآية المذكورة نازلة في الحديبية بلا خلاف، وهي في سنة ستّ للهجرة، وبعدها غزا النبيّ هوازن وثقيف وهم أُولو بأس شديد، في وقعة حنين الشهيرة وذلك بعد فتح مكّة في السنة الثامنة للهجرة، وفتح مكّة هو الآخر دعوة إلى قتال قوم أُولي بأس شديد قاتَلوا الاِسلام وأهله حتّى أظهره الله

عليهم في الفتح، ثمّ كانت غزوة مؤتة الشديدة، ثمّ غزوة تبوك وهي المعروفة بجيش العسرة، التي استهدفت محاربة الروم على مشارف الشام، ثمّ دعاهم مرّةً أُخرى لقتال الروم في جيش أُسامة الذي جهّزه وأمر بإنفاذه وشدّد على ذلك في مرضه الذي توفّي فيه.

فكيف يقال إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لم يدعهم إلى قتال بعد نزول الآية؟!

ولأَجل الفرار من هذا المأزق ذهبوا إلى آية سورة التوبة النازلة في المخلَّفين: **(فإنْ رَجَعَكَ اللهُ إلى طائفةٍ منهم فاستأذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معيَ عدوّاً)**(٦٣).

قال ابن حزم بعد أن ذكر هذه الآية ما نصّه: وكان نزول سورة براءة التي فيها هذا الحكم بعد غزوة تبوك بلا شكّ التي تخلّف فيها الثلاثة المعذورون الّذين تاب الله عليهم في سورة براءة، ولم يغزُ عليه السلام بعد غزوة تبوك إلى أن مات صلى الله عليه وآله وسلم. وقال تعالى أيضاً: **(سيقول المخلَّفون إذا انطلقتم إلى مغانم لتأخذوها ذرونا نتّبعكم يريدون أن يبدّلوا كلام الله قُل لن تتّبعونا كذلكم**

(٦١) الفِصَل ٤|١٠٩ ـ ١١٠، شرح المواقف ٨|٣٦٤، شرح المقاصد ٥|٢٦٦.
(٦٢) تفسير الرازي ٢٨|٩٢ ـ ٩٣.
(٦٣) سورة التوبة ٩: ٨٣.

قال الله من قبل)(٦٤) فبيّن أنّ العرب لا يغزون مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد تبوك!(٦٥).

وهذا أوّل التهافت! فالآية الثانية، آية سورة الفتح، نزلت في الحديبية سنة ستّ للهجرة بلا خلاف، أي قبل تبوك بثلاث سنين! ويتّضح التهافت جليّاً حين يواصل القول مباشرةً: «ثمّ عطف سبحانه وتعالى عليهم إثر منعه إيّاهم من الغزو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وغلق باب التوبة فقال تعالى: **(قُل للمخلَّفين من الأَعراب ستُدعونَ إلى قومٍ أُولي بأسٍ شديد تقاتلونهم أو يُسلمون)** فأخبر تعالى أنّهم سيدعوهم غير النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم إلى قومٍ يقاتلونهم أو يُسلمون»(٦٦).

وهكذا قلب ترتيب الآيات، فقدّم آية التوبة النازلة بعد تبوك سنة تسع، وأخّر آية الفتح النازلة في الحديبية سنة ستّ، ليتّفق له ما يريد!!

وهذا هو الخطأ الأوّل، فكيف يكون ما نزل سنة تسع من الهجرة مقدَّماً على ما نزل سنة ستّ؟!

وأمّا الخطأ الثاني فليس بأقلّ ظهوراً من الاَوّل: فآية سورة الفتح النازلة في الحديبية في السنة السادسة قد جاء فيها الاِخبار عن وقوع الدعوة، وتعليق الثواب والعقاب بالطاعة والعصيان منهم، فنصّ الآية يقول: **(ستُدعون إلى قوم أُولي بأسٍ شديد...)** وقد وقعت الدعوة منه صلى الله عليه وآله وسلم حقّاً في حُنين ومؤتة وتبوك.

أمّا آية سورة التوبة في المخلَّفين المنافقين فقد أغلقت عليهم طريق التوبة ومنعت خروجهم مع النبيّ ومع غيره أيضاً، إذ كيف يدعوهم أبو بكر أو

(٦٤) سورة الفتح ٤٨: ١٥.
(٦٥) الفِصَل ٤|١٠٩.
(٦٦) الفِصَل ٤|١٠٩.

عمر إلى جهاد الكفّار وهم قد شهد عليهم الله ورسوله بالكفر والموت على الضلال؟! فقال تعالى في تلك الآية نفسها: **(فإنْ رجعك الله إلى طائفة منهم فاستأذنوك للخروج فقل لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معيَ عدوّاً إنّكم رضيتم بالقعود أوّل مرّة فاقعُدوا مع الخالفين * ولا تُصلِّ على أحدٍ منهم مات أبداً ولا تَقُم على قبره إنّهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون)**.

وهذا صريح في حكم الله تعالى عليهم بالكفر وقت نزول الآيات، وأنّهم يموتون على الكفر والضلال، وأكّد ذلك بقوله في الآية التالية مباشرة: **(ولا تُعجبك أموالهم وأولادهم إنّما يريدُ اللهُ أن يعذّبهم بها في الدنيا وتزهق أنفسهم وهم كافرون)**(٦٧).

فهؤلاء إذن المقطوع بكفرهم وموتهم على الكفر، غير أُولئك الّذين ذكرتهم سورة الفتح ووعدتهم بالثواب إنْ هم استجابوا للداعي!

وهذه المفارقات الظاهرة لا تخفى على كبار المتكلّمين لولا التقليد والاِصرار على نصرة المذهب! وهذه العلّة هي التي أوقعت الكثير من كبار المتكلّمين في العقائد بمثل هذه التناقضات والمفارقات الغريبة التي لا تخفى على البسطاء، لكنّها بلا شكّ محلّ اعتصام المقلِّدين الّذين يعجبهم كلّ ما من شأنه نصرة المذهب! وهذه ظاهرة عامّة، فلا فرق بين مقلِّد متعصِّب، وآخر مثله!

* ثمّة التفاتة لم أجد من أشار إليها مع أنّها داخلة في صلب هذا الموضوع إلى حدّ الحسم في تحديد غايته! وهي: أنّه في ذات الواقعة التي نزلت فيها الآية الاَُولى:**(قُل للمخلَّفين من الاَعراب ستُدعَون إلى قوم**

(٦٧) سورة التوبة: ٩: ٨٣ ـ ٨٥.

أُولي بأسٍ شديد تقاتلونهم أو يُسلمون فإنْ تُطيعوا يؤتكم الله أجراً حسناً...) أي في الحديبية ذاتها، قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لوفد قريش: «يا معشر قريش، لَتنتهنَّ أو لَيبعثنَّ اللهُ عليكم من يضرب رقابكم بالسيف على الدِين، قد امتحن قلبه على الإيمان» قالوا: من هو يا رسول الله؟ فقال أبو بكر: من هو يا رسول الله؟ وقال عمر: من هو يا رسول الله؟ قال: «خاصف النَعل» وكان قد أعطى عليّاً نعلاً يخصفها.

أخرجه الترمذي والنسائي وابن أبي شيبة بأسانيد صحيحة(٦٨).

ونحو هذا تماماً قاله النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لوفد ثقيف، قال: «لَتُسلمُنَّ أو لأَبعثنَّ عليكم رجلاً منّي . أو قال: مثل نفسي . ليضربنّ أعناقكم، وليسبينّ ذراريكم، وليأخذنّ أموالكم» قال عمر: فوالله ما تمنّيت الإمارة إلاّ يومئذٍ، فجعلتُ أنصب صدري رجاء أن يقول: هو هذا. فالتفتَ إلى عليٍ فأخذ بيده وقال: «هو هذا، هو هذا»(٦٩).

ونحوه ما أخبر به النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنّه واقعٌ بعده، فقال: «إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلتُ على تنزيله» فاستشرف له القوم، وفيهم أبو بكر وعمر، فقال أبو بكر: أنا هو؟ قال: «لا». قال عمر: أنا هو؟ قال: «لا، ولكن خاصف النعل» وكان عليٌّ يخصف نعل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم (٧٠).

---

(٦٨) سنن الترمذي ج ٥ ح ٣٧١٥، سنن النسائي ج ٥ ح ٨٤١٦، كتاب الخصائص بتخريج الآثري: ح ٣٠، المصنّف| ابن أبي شيبة ـ فضائل عليّ ـ ج ٧ ح ١٨.

(٦٩) أخرجه: عبدالرزّاق| المصنّف ١١|٢٢٦ ح ٢٠٣٨٩، المصنّف| ابن أبي شيبة ج ٧ ـ فضائل عليّ ـ ح ٢٣ و ٣٠، النسائي| السنن ـ كتاب الخصائص ح ٨٤٥٧، ابن عبد البرّ| الاستيعاب ٣|٤٦.

(٧٠) مسند أحمد ٣|٨٢، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان ٩|٤٦ رقم ٦٨٩٨، المصنّف| ابن أبي شيبة ج ٧ ـ فضائل عليّ ـ ح ١٩، المستدرك ٣|١٢٣، البداية والنهاية ٧|٣٩٨.

وهذه نصوص اجتمعت صراحةً على نفيٍ وإثبات:

* نفت صراحةً أن يكون الداعي أبو بكر أو عمر..

* وأثبتت صراحةً إنْ كان داعٍ بعد الرسول فهو عليّ!

وبعد وجود هذه النصوص الموثّقة المتضافرة فلا مسوِّغ للرجوع إلى مداخلات المتكلّمين.

إثارة في الختام:

إنّ هذا المضيّ وراء تبرير الاَمر الواقع ليمنح المرء حقّاً في التساؤل، ولا حرج، ما دام للتساؤل موضوع، وما دام فرض المحال ليس بمحال.

* فماذا يقال إزاء النصّ الوحيد الذي ظهر يوم السقيفة على لسان عمر حين قال لاَبي عبيدة: أُبسط يدك لاَُبايعك فأنت أمين هذه الاَُمّة(٧١)؟! بل الذي نقله الطبري وابن الاَثير أنّ أبا بكر هو الذي قال ذلك لاَبي عبيدة(٧٢)!

هذا هو النصّ الوحيد الذي تناقلته أخبار السقيفة بعد نصّ «الاَئمّة من قريش»، فصاحب هذا النصّ أَوْلى بالخلافة إذن، ولو بسط يده وبايعوه لكان هو أفضل الصحابة بلا جدال! ولاَصبح هذا النصّ «أمين الاَُمّة» هو النصّ الذي يتصدّر جميع بحوثنا الكلامية في الاِمامة، ولَما وجدنا للنصوص التي يذكرها المتكلّمون في أبي بكر عيناً ولا أثراً!

* وماذا لو قُدِّر أن تتمّ الخلافة لعمرو بن العاص أوّلاً؟!

عندئذٍ سوف تنتقل كلّ تلك البراهين والنصوص باتّجاه عمرو، بلا أدنى

(٧١) الطبقات الكبرى ٣|١٨١، تاريخ الاِسلام ٣|٩.
(٧٢) تاريخ الطبري ٣|٣٠٢، الكامل في التاريخ ٢|٣٢٥.

شكّ! وله بذلك حجّة ظاهرة:

* فقد نصبه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أميراً على جيش فيه أبو بكر وعمر وأبو عبيدة جميعاً، في ذات السلاسل! وكانوا مأمورين بطاعته وملازمته!

* وكان أثناء ذلك كلّه يؤمّهم في الصلاة(٧٣)، حتّى أَمّهم في بعض صلواته جُنُباً!(٧٤).

فهاتان خصلتان كبيرتان تقدّم فيهما على المهاجرين الثلاثة الّذين شهدوا السقيفة؛ أبي بكر وعمر وأبي عبيدة؛ إمارة عليهم جميعاً، وإمامة الصلاة عليهم جميعاً!

وله بعد ذلك منقبة لم تكن لواحد منهم، فقد بعثه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أميراً على سرية إلى عُمان، فآمن أهلها على يديه(٧٥).

ثمّ هو قرشيّ أيضاً يصدق عليه الحديث «الاَئمّة من قريش»! وقد أسلم قبل الفتح وهاجر إلى المدينة!(٧٦).

وسوف يدعم ذلك كلّه برهانٌ طالما اعتمدوه في إثبات شرعية الخلافة، وهو أنّه لو كانت الاِمامة لغيره وقدّمته الاَُمّة لكانت هي شّر أُمّة لانتزاعها الاِمامة من صاحبها والاَحقّ بها ثمّ منحها لمن هو دونه، ولكنّها خير أُمّة كما أخبر القرآن الكريم(٧٧).

(٧٣) الكامل في التاريخ ٢|٢٣٢.
(٧٤) البداية والنهاية ٤|٣١٢.
(٧٥) الكامل في التاريخ ٢|٢٣٢.
(٧٦) الكامل في التاريخ ٢|٢٣٠.
(٧٧) أنظر هذا البرهان ونحوه في إثبات شرعية خلافة أبي بكر في: شرح المواقف ٨|٣٦٤، الفِصَل ٤|١٠٨، شرح المقاصد ٥|٢٦٦ ـ ٢٦٧.

بعد هذا كلّه تتجلّى الحقيقة التي تقول: إنّ الرجوع إلى النصّ، لم يحدث إلاّ في وقت متأخّر، فحينما قال الشيعة بولاية عليٍ ونصّ النبيّ عليه، التمس أهل السُنّة من إشارات النصّ ما ينبئ بخلافة أبي بكر(٧٨).

لكن لمّا كانت هذه النظرية قائمة أساساً على تبرير الاَمر الواقع الذي تحقّق بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فهي لم تبحث عن النصوص بحثاً موضوعياً لغرض الوقوف على النصوص الصحيحة قطعاً والتي تفيد فائدة حقيقية في تعيين خلفاء الرسول، وإنمّا ذهبت تفتّش عن نصوص تسند ذلك الواقع التاريخي، وتضفي عليه سمة الشرعية! فحين لم تجد ما يسعفها في ذلك راحت تتلمّس غايتها وراء النصوص، بغضّ النظر عن سلامة أسانيدها وضعف دلالاتها!

ومهما كان، فإنّ هذه المحاولات تصطدم مرّة أُخرى بعقبة كؤود:

فلم يثبت عن أحد من الصحابة أنّه ادّعى النصّ على أبي بكر، بل الثابت عنهم هو العكس تماماً، كما ثبت عن عمر حتّى آخر حياته، وكما ثبت حتّى عن عائشة التي نسبوا إليها بعض النصوص المتقدّمة، فقد نقلوا عنها شهادتها بأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لم يستخلف! فقالوا لها: من كان رسول الله مستخلفاً لو استخلف؟ فقالت: أبا بكر. قالوا: ثمّ مَن؟ قالت: عمر. قالوا: ثمّ مَن؟ قالت: أبا عبيدة(٧٩).

ولا يخفى أيضاً أنّ هذا الترتيب هو الترتيب الذي أفرزته السقيفةُ، وتتابُعُ عهود الخلافة: أبو بكر، ثمّ عمر، ثمّ تمنّي عمر لو كان أبو عبيدة حيّاً

(٧٨) د. أحمد محمود صبحي| نظرية الإمامة: ٣٧، د. مصطفى حلمي| نظام الخلافة: ٣٩، البيومي| الإمامة وأهل البيت ١|١٧١ عن الجويني| الغياث: ٢٩ ـ ٣٠.
(٧٩) صحيح مسلم ـ فضائل الصحابة ح ٩.

ليستخلفه.. وليس هو الترتيب الذي تفرزه سيرة الصحابة حول الرسول، ولا هو الترتيب المتّبع في التفضيل عند أهل السُنّة!

ورغم ذلك فإنّ ابن حزم ينسب عمر وعائشة إلى الغفلة عن ذلك، وأنّه قد خفي عليهما النصّ كما خفي عليهما كثير من أمر رسول الله!!(٨٠).

وهذا تبرير لا يرتضيه أحد، ولا يقوم إلاّ على الظنّ، بل لو كان ثمّة نصّ على أبي بكر وأمكن أن يخفى، لخفي على الجميع إلاّ عمر وعائشة اللذَين كانا أكثر الناس اجتهاداً في تثبيت خلافته!

وأيضاً فإنّ ثمّة ما يشبه الإجماع عند أهل السُنّة على عدم النصّ!

وشذّت طائفة من المعتزلة عن قول أسلافها فزعمت أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم نصَّ على صفة الإمام ونعته، ولم ينصّ على اسمه ونسبه، وهذا قول أحدثوه قريباً، وكذلك قالت جماعة من أهل الحديث، هربت حين عضّها إجماع الإمامية، ولجأت إلى أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم نصَّ على أبي بكر، وتركت مذهب أسلافها!(٨١).

النصوص الصحيحة الحاكمة

نصوص أيقن بها طائفة من الصحابة، على رأسهم عليّ، يقيناً لا يسمح أن يتسرّب إلى مدلولها شكّ.. يقيناً دفع عليّاً عليه السلام أن يردّ بدهشة على من دعاه لتعجيل البيعة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، قائلاً: «ومن يطلب هذا الأَمر غيرنا؟!»(٨٢).

(٨٠) الفِصَل ٤|١٠٨ ـ ١٠٩.
(٨١) النوبختي| فرق الشيعة: ٨.
(٨٢) الإمامة والسياسة: ١٢.

لكنّ تسارع الأَحداث تلك الأَثناء، وإحكام القبضة، لم يتركا لشيء من تلك النصوص موقعاً يرتجى، أمّا حين تحقّقت بارقة أمل يوم اجتماع الأَصحاب الستّة للشورى ولم يُبَتّ في الأَمر بعد، فلم يتوانَ عليٌّ عليه السلام عن التذكير بطائفة منها(٨٣).

وبعد أن تمّت له البيعة كانت الأَذهان أكثر استعداداً للإصغاء، وأوسع فسحةً للتأمّل.. فبالغ في التذكير ببعضها، نصّاً أو دلالةً، حتّى امتلأَت بها خطبه الطوال والقصار، وكان لا يخلو تذكيره أحياناً من تقريع، ظاهر.. أو خفيّ!

وبواحد من مواقفه نستهلّ هذه الطائفة من النصوص:

١ . «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه»:

خطب عليٌّ عليه السلام في الناس، فقال: أنشدُ اللهَ مَن سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدير خُمّ: «مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه» لَما قام فشهد!

فقام اثنا عشر بدرياً، فقالوا: نشهد أنّا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدير خُمّ: «ألستُ أَوْلى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قلنا: بلى، يا رسول الله.

قال: «فمَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه، اللّهمّ والِ مَن والاه، وعادِ مَن عاداه»(٨٤).

وحديث غدير خمّ لم يرد في مسند أحمد أكثر منه طُرُقاً إلاّ حديثاً

٨٣) أُنظر: الاستيعاب| بحاشية الإصابة ٣|٣٥، شرح نهج البلاغة ٦|١٦٧ ـ ١٦٨.
٨٤) مسند أحمد ١|٨٤ و ٨٨ و ١١٨ و ١١٩ ـ مرّتان ـ، سنن النسائي ـ كتاب الخصائص ح ٨٥٤٢، البداية والنهاية ٥|٢٣٩ ـ ٢٣٢ و٧|٣٨٣ ـ ٣٨٥ من نحو عشرين طريقاً.

واحداً!(٨٥).

أمّا في كتاب «السُنّة» لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ) وتاريخ ابن كثير، فلا يضاهيه حديث!!(٨٦).

ورواه غيرهم بأسانيد صحيحة، كالترمذي وابن ماجة، والنسائي، وابن أبي شيبة، والحاكم(٨٧).

ونَصَّ الذهبي على تواتره(٨٨).

لكن بعد هذا جاء دور المتكلّمين، فبذلوا جهوداً مضنيةً في تأويله وصرفه عن معناه، بل تجريده من كلّ معنىً!!

فحين رأوا أنّ الإقرار بدلالته على الولاية العامّة يفضي إلى إدانة التاريخ وتخطئة كثير من الصحابة، ذهبوا إلى تأويله بمجرّد النصرة والمحبّة، فيكون معنى الحديث: يا معشر المؤمنين، إنّكم تحبّونني أكثر من أنفسكم، فمن يحبّني يحبّ عليّاً، اللّهمّ أحبّ من أحبّه، وعادِ من عاداه!(٨٩).

(٨٥) أخرج أحمد حديث الغدير من تسع عشرة طريقاً، المسند ١|٨٤ و ٨٨ و ١١٨ ـ ثلاث مرّات ـ و ١١٩ ـ مرّتان ـ و ١٥٢ و ٣٣١، و ٤|٢٨١ و ٣٦٨ و ٣٧٠ و ٣٧٢ ـ مرّتان ـ و ٥|٣٤٧ و ٣٥٨ و ٣٦١ و ٣٦٢ و ٤١٩.
ولا يضاهيه إلاّ حديث «مَن كذب علَيَّ متعمّداً فليتبوّأ مقعده من النار» فقد خرّجه من نحو ٢٥ طريقاً.
(٨٦) أُنظر: البداية والنهاية ٥|٢٢٨ ـ ٢٣٣، و ٧|٣٨٣ ـ ٣٨٦، فقد خرّجه من نحو ٤٠ طريقاً، بما فيها طرق حديث المناشدة المتقدّمة.
(٨٧) سنن الترمذي ج ٥ ح ٣٧١٣، سنن ابن ماجة ج ١ ح ١١٦ و ١٢١، الخصائص ـ للنسائي، بتخريج الآثري ـ: ح ٨٠ و ٨٢ ـ ٨٥ و ٩٠ و ٩٥ و ١٥٣، المصنّف| ابن أبي شيبة ـ باب فضائل عليّ ـ ج ٧ ح ٩ و ١٠ و ٢٩ و ٥٥، المستدرك ٣| ١٠٩ ـ ١١٠.

(٨٨) أُنظر: البداية والنهاية ٥|٢٣٣.
(٨٩) الآلوسي| روح المعاني ٦|١٩٥ وما بعدها.

وحين رأوا أنّ جماعة من الصحابة قد عادَوه وحاربوه، ومنهم: عائشة وطلحة والزبير، وأنّ آخرين قد أسّسوا دينهم ودنياهم على بغضه، ومنهم: معاوية وعمرو بن العاص والمغيرة ومروان.. ذهبوا إلى حقّ هؤلاء في الاجتهاد مقابل ذلك النصّ، فهم معذورون وإن أخطأوا، بل مأجورون أجراً واحداً لاَجل اجتهادهم!!(٩٠).

وهكذا أصبح الخروج على نصوص الشريعة حتّى في مثل تلك الطرق السافرة، اجتهاداً يُثاب صاحبه، وليس بينه وبين الآخر الذي تمسّك بالشريعة وقاتل دونها إلاّ فرق الاَجر! فالذي قاتل الشريعة له نصف أجر الذي قاتل دونها!!

لقد كان الاَوْلى بهم أن يتابعوا سُنّة الرسول، ويوقِّروا نصّه الشريف الثابت عنه، بدلاً من إفراطهم في متابعة الاَمر الواقع الذي ظهر فيه اختلاف كثير.. ثمّ إذا أرادوا بعد ذلك أن يعذروا الصحابة، فما أوسع أبواب الاَعذار، ولقد أجاد ابن تيميّة خاصّة في إعذارهم في ما ثبت عنهم من فتاوىً أو أفعال تخالف السُنّة الثابتة(٩١).

فالحقّ أنّ هذا نصٌّ صريح في ولاية عليٍ عليه السلام، لا يحتمل شيئاً من تلك التأويلات التي ما كانت لتظهر لولا الانحياز للاَمر الواقع ومناصرته.

وممّا يزيد في ظهور هذا النصّ وامتناع صحّة شيء ممّا قيل في تأويله: أنّه لم يأت يتيماً، فاقداً لِما يشهد لمضمونه، بل في السُنّة ما ينصره ويفسّره، وأهمّها:

(٩٠) أُنظر: الفِصَل في الملل والنحل ٤|١٦١ و ١٦٣، البداية والنهاية ٧|٢٩٠، الباعث الحثيث: ١٨٢.
(٩١) أُنظر كتابه: رفع الملام عن الآئمّة الآعلام.

٢ . قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي».

حديث صحيح(٩٢).

* ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم في عليٍ: «إنّه منّي وأنا منه، وهو وليّكم بعدي.. إنّه منّي وأنا منه وهو وليّكم بعدي» يكرّرها(٩٣).

* ومثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم لعليٍ: «أنت وليّي في كلّ مؤمن بعدي».

أو: «أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي ومؤمنة»(٩٤).

وبعد اليقين بصحّة هذه الاَحاديث، لا يمكن أن تفسّر بحسب ظاهرها فتدين الواقع التاريخي.

فلمّا أرادوا تفسير الولاية هنا أيضاً بالنصرة والمحبّة، نظير ما في قوله تعالى:(**المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض**)(٩٥)، صدمهم قوله: «بعدي» الذي لا يمكن أن يتشابه معناه!

ولمّا كانت قدسية الرجال أعظم من قدسية النصّ، رغم ثبوت صحّته عندهم، شهروا سيف التكذيب، فقالوا: إسناده صحيح مع نكارة في متنه لشذوذ كلمة «بعدي»!

ولمّا أرادوا البرهان على هذه النكارة والشذوذ فمن اليسير جدّاً أن يرموا بها «شيعيّاً» ورد في إسناد بعضها!(٩٦).

---

(٩٢) مسند أحمد ٤|٤٣٧ ـ ٤٣٨، سنن الترمذي ج ٥ ح ٣٧١٢، الخصائص ـ للنسائي بتخريج الآثري ـ: ح ٦٥ و ٨٦، المصنّف| ابن أبي شيبة ـ فضائل عليّ ـ ج ٧ ح ٥٨، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان ٩|٤١ ح ٦٨٩٠.

(٩٣) مسند أحمد ٥|٣٥٦، الخصائص| بتخريج الآثري: ح ٨٧.

(٩٤) مسند أحمد ١|٣٣١، الخصائص| بتخريج الآثري: ح ٢٣، المستدرك ٣|١٣٤.

(٩٥) سورة التوبة ٩: ٧١.

(٩٦) علماً أنّ التشيّع في مصطلحهم: هو تفضيل عليٍ على عثمان، لا غير، والطعن على ملوك بني أُميّة!

لكن من البديهي أنّ مثل هذا البرهان الاَخير يحتاج إلى توثيق، خصوصاً إزاء حديث يرِد بأسانيد صحيحة متعدّدة، فكيف وثّقوه؟!

ليتهم لم يوثّقوه، ليتهم تركوه مجازفةً كمجازفات الكثير من أصحاب الاَذواق!!

قالوا في توثيقه: يؤيّده أنّ الإمام أحمد روى هذا الحديث من عدّة طرق ليست في واحدة منها هذه الزيادة(٩٧)!

إنّها مقالةُ مَن لا يخشى فضيحة التحقيق!!

فالنصوص الثلاثة التي ذكرناها لهذا الحديث، وفي جميعها كلمة «بعدي» جميعها في مسند أحمد(٩٨)!

وأغرب من هذا أنّ المحقّق الذي ينقل قولهم المتقدّم ويعتمده، يخرّج بعضها على مسند أحمد نفسه!!(٩٩).

ومرّة أُخرى ينهار ذلك البرهان وتوثيقه أمام الحديث الذي رواه أحمد في مسنده، وفيه: «أنت وليّي في كلّ مؤمن بعدي»(١٠٠)، وليس في إسناده واحد من أُولئك «الشيعة» الّذين اتُّهِموا به! بل اتّفق على صحّته الحاكم والذهبي والألباني(١٠١)!

إنّ هذه الدلائل ليست فقط تثبت صحّة قوله «بعدي»، إنمّا تثبت أيضاً

(٩٧) أُنظر: أبا إسحاق الآثري، في تخريجه الحديث ٦٠ من كتاب «الخصائص».
(٩٨) مسند أحمد ١|٣٣١، ٤|٤٣٨، ٥|٣٥٦. وقد ذكرناها في تخريج النصوص كلٌّ في محلّه.
(٩٩) الآثري| كتاب «الخصائص» للنسائي، ح ٨٧.
(١٠٠) مسند أحمد ١|٣٣١ من حديث ابن عبّاس.
(١٠١) المستدرك ٣|١٣٣ ـ ١٣٤ وتلخيصه| للذهبي في الصفحة ذاتها، كتاب السُـنّة| ابن أبي عاصم ـ بتخريج الألباني ـ: ٥٥٢.

. مع المعرفة بحقائق التاريخ وموقف الرواة من فضائل عليٍ . أنّ الرواية التي وردت في مسند أحمد أو غيره وليس فيها كلمة «بعدي» إنّما قام «بتهذيبها» أنصار التاريخ الّذين نصروه حتّى في أوج انحرافه عن السُنّة..

كيف لا؟! وهي إدانة صريحة لمساره المنحرف الذي صار عقيدةً يتديّنون بها، ويضلِّلون مَن خالفهم فيها!

٣ . الحديث الذي غاب عن «السنن» وأظهره أصحاب التاريخ والتفسير:

«إنّ هذا أخي، ووصيّي، وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا»(١٠٢).

فإذا كان الذي دهش قريشاً في جاهليّتها هو أن يؤمر أبو طالب بأن يسمع لابنه ويطيع(١٠٣)، فقد دهشها بعد الإِسلام أن يؤمر كلّ الصحابة بذلك!

ولعلّ الذي صرف عنه أصحاب السنن هو مِن نحو ما ذكره ابن كثير في تعليقه على الحديث، قائلاً: ذكروا فيه عبد الغفّار بن القاسم، وهو كذّاب، شيعي، اتّهمه عليّ بن المديني بوضع الحديث، وضعّفه الباقون(١٠٤).

لكنّ أبو مريم، عبد الغفّار بن القاسم، قد حفظ له التاريخ غير ما ذكر ابن كثير!

(١٠٢) تاريخ الطبري ٢|٢١٧، الكامل في التاريخ ٢|٦٢ ـ ٦٤، السيرة الحلبية ١|٤٦١، شرح نهج البلاغة ١٣|٢١٠ و ٢٤٤ وصحّحه، مختصر تاريخ دمشق ـ لابن عساكر ـ|ابن منظور ١٧|٣١٠ ـ ٣١١، تفسير البغوي (معالم التنزيل) ٤|٢٧٨، تفسير الخازن ٣|٣٧١ ـ ٣٧٢ نقلاً عن سيرة ابن إسحاق، المنتخب من كنز العمّال ـ بهامش مسند أحمد ـ ٥|٤١ ـ ٤٢.
(١٠٣) حين قال النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لعليٍ، قام الناس يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع!
(١٠٤) البداية والنهاية ٣|٣٨ ـ ٣٩.

حفظ لنا خلاصة سيرته، وصلته بالحديث، ومنزلته فيه، ثمّ حفظ علّة تركهم حديثه:

قال ابن حجر العسقلاني: «كان . أبو مريم . ذا اعتناء بالعلم وبالرجال.. وقال شعبة: لم أرَ أحفظ منه.. وقال ابن عديّ: سمعتُ ابن عقدة يثني على أبي مريم ويُطريه، ويجاوز الحدّ في مدحه، حتّى قال: لو ظُهر على أبي مريم ما اجتمع الناس إلى شعبة»!!(١٠٥).

إذن لأمرٍ ما لم يُظهَر على أبي مريم! قال البخاري: عبد الغفّار بن القاسم ليس بالقويّ عندهم.. حدّث بحديث بُرَيدة «عليٌّ مولى مَن كنتُ مولاه»!(١٠٦).

لكنّ حديث بريدة هذا قد أخرجه ابن كثير نفسه من طريق آخر وصفه بأنّه إسناد جيّد قويّ، رجاله كلّهم ثقات!(١٠٧).

ذلك هو أبو مريم!

٤ . خلاصة وصيّة النبيّ لأُمّته في حفظ رسالته:

«ألا أيّها الناس، إنّما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربّي فأُجيب، وأنا تاركٌ فيكم الثَّقَلَين:

أوّلهما كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به..

وأهل بيتي، أُذكّركم الله في أهل بيتي، أُذكّركم الله في أهل بيتي، أُذكّركم الله في أهل بيتي»(١٠٨).

(١٠٥) لسان الميزان ٤|٤٢ رقم ١٢٣.
(١٠٦)
(١٠٧) البداية والنهاية ٥|٢٢٨.
(١٠٨) صحيح مسلم ج ٤ ح ٢٤٠٨ من عدّة طرق.

«إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتّى يردا عليَّ الحوض.. فانظروا كيف تخلفوني فيهما»(١٠٩).

«إنّي تارك فيكم خليفتين: كتاب الله، وأهل بيتي...»(١١٠).

تلك خلاصة رسالة السماء... ومفتاح المسار الصحيح الذي أراده النبيّ لشريعته.

وهذا كلام لا يختلف في فهمه عامّيٌّ وبليغ.. فمن أين يأتيه التأويل؟!

إنّه لو قُدِّر أن تتحقّق الخلافة لعليٍ أوّلاً، لَما ارتاب أحد في هذا النصّ الصريح الصحيح.. لكنّ اختلاف المسار الجديد عنه، وتقديس الرجال، هما وراء كلّ ما نراه من ارتياب وتجاهل لنصّ لا شيء أدلّ منه على تعيين أئمّة المسلمين، خلفاء الرسول!!

إنّ أغرب ما جاء في «تعطيل» هذا النصّ قولٌ متهافتٌ ابتدعه ابن تيميّة حين رأى أنّه ليس فيه إلاّ الوصيّة باتّباع الكتاب، وهو لم يأمر باتّباع العترة، ولكن قال: أُذكّركم الله في أهل بيتي»!(١١١).

فقط وفقط، ولا كلمة واحدة!!

ولهذا القول المتهافت مقلِّدون، والمقلِّد لا يقدح في ذهنه ما يقدح في أذهان البسطاء حتّى ليعيد على شيخه السؤال: أين الثقل الثاني إذن؟! أين الخليفة الثاني إذن؟! مَن هذان اللذان لن يفترقا حتّى يردا الحوضَ معاً؟!

وليست هذه الاَسئلة من شأن المقلِّد، كما لم تكن من شأن المتأوِّل،

(١٠٩) سنن الترمذي ج ٥ ح ٣٧٨٨، مسند أحمد ٣|١٧.
(١١٠) مسند أحمد ٥|١٨٢ و ١٨٩.
(١١١) منهاج السُـنّة ٤|٨٥، الفرقان بين الحقّ والباطل: ١٣٩.

لاَنّ شأنهما أن يستترا وراء التأويل، عن لَمَعان النصّ ودويّه!

«كتاب الله» و «عترتي أهل بيتي» إنّهما المحوران اللذان سيمثّلان محل القُطب في مسار الإِسلام الاَصيل غداً بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

وليس بعد هذا الحديث، وحديث غدير خمّ، ما يستدعي البحث عن نصوص أُخر لمن شاء أن يؤمن بالنصوص..

الخطاب الجامع.. مفترق الطرق

في حديث صحيح، جمع الخطاب وأوجز:

قال الصحابي زيد بن أرقم: لمّا دفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حجّة الوداع ونزل غدير خمّ، أمر بدوحاتٍ فقُمِمْن(١١٢)، ثمّ قال: «كأنّي دُعيتُ فأجبتُ، وإنّي تارك فيكم الثَّقَلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي. فانظروا كيف تخلفوني فيهما! فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا علَيَّ الحوض».

ثمّ قال: «إنّ الله مولاي، وأنا وليّ كلّ مؤمن» ثمّ أخذ بيد عليٍ رضي الله عنه، فقال: «مَن كنتُ وليّه فهذا وليّه، اللّهمّ والِ مَن والاه، وعادِ مَن عاداه».

قال أبو الطفيل: قلتُ لزيد: سمعتَه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟!

قال: نعم، وإنّه ما كان في الدوحات أحد إلاّ رآه بعينيه وسمعه بأُذنيه(١١٣).

(١١٢) أي: كُنِسْـنَ.
(١١٣) أخرجه: النسائي| السنن ج ٥ ح ٨٤٦٤، الآثري| تخريج خصائص عليّ عليه السلام ح ٧٦ وذكر له عدّة مصادر، منها: مسند أحمد ١|١١٨، البزّار: ح ٢٥٣٨ ـ ٢٥٣٩، وابن أبي عاصم: ١٣٦٥، والحاكم| المستدرك ٣|١٠٩، وأخرجه ابن كثير| البداية والنهاية ٥|٢٢٨ وقال: قال شيخنا الذهبي: هذا حديث صحيح، وأخرجه اليعقوبي| التاريخ ٢|١١٢.

هذا الخطاب، على نحو مائة ألف من المسلمين شهدوا حجّة الوداع، وعند مفترق طرقهم إلى مدائنهم، لم يعِشِ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بعده إلاّ نحو ثمانين يوماً(١١٤)، ليكون هذا الخطاب ذاته بعد اليوم الثمانين مفترق الطرق بين المسلمين، وحتّى اليوم!!

ثمانون يوماً لا تكفي لنسيانه!!

ودواعي الذكرى التي أحاطت به لا تسمح بتناسيه!!

لكن لم يحدّثنا التاريخ أنّ أحداً قد ذكره في تلك الاَيّام الحاسمة التي ينبغي ألاّ تعيد الاَذهان إلى شيء قبله، فهو النصّ الذي يملأ ذلك الفراغ، ويسكن له ذلك الهيجان، وتنقطع دونه الاَمانيّ، أو فرص الاجتهاد..

«إنّي يوشك أن أُدعى فأُجيب..

وإنّي تارك فيكم ما إنْ تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي..

مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه..».

والعهدُ، بعدُ، قريبٌ، جدٌّ قريب..

فإذا وجدنا اليوم من لم يؤمن بالنصّ على خليفة النبيّ، فليس لاَنّ النبيّ لم يَقُلْه، بل لاَنّ الناس يومئذٍ لم يذكروه!!

٥ . «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى، إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي».

حديث متواتر لا خلاف فيه(١١٥)، لكنّ الكلام في تأويله، وما أغنانا

(١١٤) كانت خطبة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في غدير خمّ يوم ١٨ ذي الحجّة سنة ١٠ هـ، ووفاته صلى الله عليه وآله وسلم يوم ٢ أو ١٢ ربيع الاَوّل من سنة ١١ هـ، حسب اليعقوبي والطبري والكليني أو ٢٨ صفر، حسب الطبرسي.
(١١٥) مسند أحمد ١|١٧٣ و ١٧٥ و ١٨٢ و ١٨٤ و ٣٣١، صحيح البخاري ـ فضائل
=

عن التأويل الذي ما أبقى من النصّ إلاّ حروفه!!

غريب جدّاً ما ذهب إليه المتأوِّلون من أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لم يَقُلْهُ إلاّ تطييباً لخاطر عليٍ وترغيباً له في البقاء في المدينة لمّا أرجف به المنافقون وقالوا: خلّفك مع النساء والصبيان! وليس فيه من تشابه المنزلتين إلاّ القرابة!(١١٦).

* غريب في نسبة هذه الاَغراض إلى حديث نبويّ ظاهر، إلى حديث النبيّ الذي لا يقول إلاّ حقّاً، ومع عليٍ بالذات، ربيب النبيّ وبطل الملاحم!!

* وغريب في تناسي القرآن، وكأنّ القرآن لم يذكر شيئاً من منزلة هارون من موسى!!

* وغريب في الغفلة عمّا يضفيه هذا التأويل إلى عليّ وسعد وابن عبّاس، على الاَقلّ، من سذاجة في التفكير وقصور في الفهم!!

ألم يكن عليٌّ يعرف قرابته من رسول الله قبل ذلك اليوم؟!

أم كان سعد لم يتمنّ إلاّ هذه القرابة وهو يقول: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول في عليٍ ثلاث خصال لئن يكون لي واحدة منهنّ أحبّ إليَّ من حمر النعم، سمعته يقول: «إنّه منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بعدي...»(١١٧)؟! فهل فهم منه القرابة، لا غير؟!

أم كان ابن عبّاس لا يريد إلاّ القرابة حين يذكر لعليٍ عشر خصال ليست لاَحدٍ من الناس، فيعدّ فيها هذا الحديث؟!(١١٨).

=
عليّ ح ٣٥٠٣، صحيح مسلم ـ فضائل عليّ ـ ح ٢٤٠٤، مصنّف ابن أبي شيبة ـ فضائل عليّ ـ ٧|٤٩٦ ح ١١ ـ ١٥.

(١١٦) ابن حزم| الفِصَل ٤|٩٤، ابن تيميّة| منهاج السُـنّة ٤|٨٧ ـ ٨٨.

(١١٧) صحيح مسلم ـ فضائل عليّ ح ٣٢، الخصائص ـ بتخريج الآثري ـ: ح ٩ و ١٠ و ٤٣ و ٥٢، المصنّف| ابن أبي شيبة ـ فضائل عليّ ح ١٥.

(١١٨) مسند أحمد ١|٣٣١، الخصائص ـ بتخريج الآثري ـ: ح ٢٣، المستدرك ٣|١٣٢ ـ ١٣٣. ويأتي لاحقاً.

هذا، وإنّ لابن عبّاس من قرابة النبيّ مثل ما لعليٍ عليه السلام فكلاهما ابن عمّه صلى الله عليه وآله وسلم !! ويساويهما في هذه القرابة كلّ أولاد أبي طالب وأولاد العبّاس وأولاد أبي لهب!

* ولا يخفى أيضاً أنّ قرابة عليٍ للرسول ليست كقرابة هارون لموسى، فليست هي المعنيّة في النصّ قطعاً..

* وغريب أن يخفى على هؤلاء ما هو ظاهر لمن هو دونهم.. فقوله: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى» ظاهر في عمومه واستيعابه جميع مصاديق تلك المنزلة، ومن هنا استثنى النبوّة، فقال: «إلاّ أنّه لا نبيَّ بعدي» فلمّا استثنى النبوّة فقد نصّ على ثبات المصاديق الاُخر، وهي: الوزارة والخلافة.

فلو لم يرد النصّ إلاّ في غزوة تبوك، لَما أفاد ذلك تخصيصه بتلك الغزوة ما دام الحديث نصّاً في العموم.

ومع هذا فقد ورد هذا النصّ في غير تلك الواقعة أيضاً، كما رواه ابن حبّان وغيره في خبر المؤاخاة(١١٩).

٦ . «يكون بعدي اثنا عشر خليفة، كلّهم من قريش».

متواتر، لا نزاع فيه!(١٢٠)

---

(١١٩) السيرة النبوية | لابن حبان: ١٤٩، وصححه سبط ابن الجوزي | تذكرة الخواص: ٢٣ نقله عن الامام احمد في المناقب، وقال: رجاله ثقات.

(١٢٠) صحيح البخاري ـ الاحكام ح ٨٤٦١، صحيح مسلم ـ الامارة ـ ح ١٨٢١ و ١٨٢٢، مسند احمد ١| ٣٩٨ و ٤٠٦، سنن ابي داود ح ٤٢٨٠، سنن الترمذي ـ كتاب الفتن: ج ٤ ح ٢٢٢٣، مصابيح السنة: ٤ ح ٤٦٨٠. لذا فان قول الدكتور النشار | نشأة الفكر الفلسفي في الاسلام ١ | ٤٤٨ و٢ | ٢١٨: «ان فكرة ١٢ خليفة لا وجود لها في الاسلام» انما هي كبوة فارس!.

أهل البيت أوّلاً

يقول ابن تيميّة: إنّ بني هاشم أفضل قريش، وقريش أفضل العرب، والعرب أفضل بني آدم، كما صحّ عن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قوله في الحديث الصحيح: «إنّ الله اصطفى بني إسماعيل، واصطفى كنانة من بني إسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانة، واصطفى بني هاشم من قريش»..

* وفي السنن أنّه شكا إليه العبّاس أنّ بعض قريش يُحقّرونهم، فقال: «والذي نفسي بيده، لا يدخلون الجنّة حتّى يحبّوكم لله ولقرابتي»..

* ثمّ قال: وإذا كانوا أفضل الخلائق فلا ريب أنّ أعمالهم أفضل الاَعمال(١٢١).

ولا ريب أنّ أهل البيت أفضل بني هاشم:

يقول ابن تيميّة في الموضع ذاته: وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال يوم غدير خمّ: «أُذكّركم اللهَ في أهل بيتي، أُذكّركم اللهَ في أهل بيتي، أُذكّركم اللهَ في أهل بيتي».

وظاهرٌ أنّ ابن تيميّة لا يريد أن يذكر مقدّمة الحديث: «إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله... وأهل بيتي» لأنّه لا يريد أن يرى الأَمر جليّاً بوجوب التمسّك بأهل البيت!

ويمكن أن يضاف إلى هذا كثير:

* «اللّهمّ هؤلاء أهل بيتي، فأذهِب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً» عليٌّ وفاطمة والحسن والحسين، ولا أحد سواهم(١٢٢).. **(إنّما يريد اللهُ ليُذهِبَ عنكم**

(١٢١) ابن تيميّة| رأس الحسين: ٢٠٠ ـ ٢٠١.
(١١٢) صحيح مسلم ـ فضائل الصحابة ـ: ح ٢٤٢٤، سنن الترمذي: ح ٣٢٠٥ و ٣٧٨٧ و ٣٨٧١، مسند أحمد ٤|١٠٧ و ٦|٢٩٣ و ٣٠٤، مصابيح السُـنّة ٤|١٨٣ ح ٤٧٩٦، أسباب النزول: ٢٠٠.

الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً)(١٢٣).

* «نحن بنو عبد المطّلب سادة أهل الجنّة: أنا، وحمزة، وعليّ، وجعفر، والحسن، والحسين، والمهديّ»(١٢٤).

* «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة»(١٢٥).

* «المهديّ من عترتي، من وُلْد فاطمة»(١٢٦).

فلم يبق في الأَمر أدنى غموض، بعد تقديم بني هاشم الصريح، وتقديم أهل البيت خاصّة على سائر بني هاشم، وصراحة النصوص المتقدّمة، لا سيّما الغدير والولاية والثقلين، وببساطة كبساطة هذا الدِين الحنيف، وبعيداً عن شطط التأويل بُعد هذا الدِين عن التعقيد والتنطُّع، تبدو عندئذٍ كم هي ظاهرةٌ إمامة اثني عشر سيّداً من سادة أهل البيت.. وتحديداً: أوّلهم عليّ، فالحسن، فالحسين، وآخرهم المهديّ.

ومن لحظ الاضطراب الشديد والتهافت الذي وقع فيه شرّاح الصحاح عند حديث الخلفاء الاثني عشر(١٢٧)، ازداد يقيناً في اختصاص سادة أهل البيت بهذا الحديث، دون سواهم.

وقد اهتدى إلى هذا المعنى بعض من شرح الله صدره للإِسلام من أهل الكتاب لمّا رأوا في أسفارهم الخبر عن اثني عشر إماماً يكونون

(١٢٣) سورة الآحزاب ٣٣: ٣٣.
(١٢٤) سنن ابن ماجة ج ٢ ح ٤٠٨٧.
(١٢٥) مسند أحمد ٣|٣ و ٦٢ و ٦٤ و ٨٠ و ٨٢.
(١٢٦) سنن أبي داود: ح ٤٢٨٤، تاريخ البخاري ٣٤٦|٣، مصابيح السُـنّة: ح ٤٢١١.
(١٢٧) أنظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٨٠|١٣ ـ ١٨٣، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ٢١٢|١٥ ـ ٢١٣، صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠١|١٢ ـ ٢٠٣، البداية والنهاية ٢٧٨|٦ ـ ٢٨١.

بعد النبيّ العظيم من وُلْد إسماعيل(١٢٨)، فناقضهم ابن كثير، نقلاً عن شيخه ابن تيميّة، ليجعل هؤلاء العظماء هم الخلفاء الّذين يعدّون فيهم معاوية ويزيد ومروان وعبد الملك وهشام، أو الّذين لا يدرون من هُم!!(١٢٩).

وأهل البيت أوّلاً

لو لم يكن ثمّة نصّ في الإمامة، وكان للاُمّة أن تُرشّح لها أهلها، وبعد ما تقدّم في تفضيل بني هاشم، وأهل البيت خاصّة، فهم الاَوْلى بالإمامة بلا منازع.

لو كانت الخلافة محصورة في قريش، إمّا لنصّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، أو لقول المهاجرين في السقيفة، «أنّ قريشاً أولياؤه وعشيرته»، «وقومه أَوْلى به»، «وهيهات أن يجتمع سيفان في غمد»، «ولا تمتنع العرب أن تولّي أمرها مَن كانت النبوّة فيهم»..

وأخيراً: «فمَن ينازعنا سلطان محمّد ونحن أولياؤه وعشيرته، إلاّ مُدلٍ بباطلٍ، أو متجانف لإثمٍ، أو متورّط في هَلَكة؟!»(١٣٠).

فإنّ هذا كلّه لا يرشّح أحداً قبل بني هاشم، فإذا كان قومه أَوْلى به فلا ينازعهم إلاّ ظالم، فما من أحد أَوْلى به من بني هاشم، ثمّ أهل البيت خاصّة!

(١٢٨) العهد القديم ـ سفر التكوين ـ إصحاح ١٧: آية ٢٠.
(١٢٩) أنظر: البداية والنهاية ٢٨٠|٦.
(١٣٠) أنظر: الإمامة والسياسة: ١٢ ـ ١٦، الكامل في التاريخ ٣٢٩|٢ ـ ٣٣٠.

فبنو هاشم، دون سواهم من بطون قريش، هم المعنيّون بآية الإنذار في بدء الدعوة النبوية: (وأنذر عشيرتك الاَقربين)(١٣١).

وبنو هاشم هم المعنيّون بالمحاصرة في شعب أبي طالب ثلاث سنين، وليس معهم إلاّ بني المطّلب، أمّا بطون قريش الاَُخَر، تَيم وعديّ وأُميّة ومخزوم وزهرة وغيرها، فهم الّذين تحالفوا على محاصرة عشيرة محمّد الاَقربين، بني هاشم وبني المطّلب!!

فهل خفي هذا على أحد، لو خفيت عليه النصوص؟!

فالذي جادل في النصوص ودَفَعها بأنّها لو صحّت، أو لو أفادت الخلافة، لَما خفيت على عظماء الصحابة وجمهورهم.. عليه أن يقف أمام هذه الحقيقة، كيف خفيت عليهم؟!

سلوك النبيّ في ترشيح عليّ

عمليّاً كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يمارس إعداد عليٍ لخلافته، ومنذ بدء الدعوة، ويُظهر لصحبه وللناس أنّه يرشّحه لذلك، عملاً مشفوعاً بالقول أحياناً(١٣٢)..

* منذ البدء، نشأ عليٌّ في بيت النبيّ يتبعه اتّباع الظلّ، حتّى بُعث صلى الله عليه وآله وسلم فكان عليٌّ أوّل من آمن به مع زوجته خديجة(١٣٣)..

* وكان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يخرج إلى البيت الحرام ليصلّي فيه، فيصحبه عليٌّ وخديجة فيصلّيان خلفه، على مرأىً من الناس، ولم يكن على الاَرض من

(١٣١) سورة الشعراء ٢٦: ٢١٤.
(١٣٢) إلى هنا ستثير هذه الكلمة الكثيرين، ولكن مهلاً حتّى ينظروا في ما بعدها!
(١٣٣) الطبقات الكبرى ٣|٢١، سيرة ابن هشام ١|٢٢٨، كتاب الاَوائل: ٩١ ـ ٩٣، البدء والتاريخ ٤|١٤٥، السيرة النبوية| ابن حبّان: ٦٧، جوامع السيرة| ابن حزم: ٤٥، السيرة النبوية| الذهبي: ٧٠، الإصابة ٤|٢٦٩.

يصلّي تلك الصلاة غيرهم(١٣٤)..

* وكان عليٌّ يصف أيّامه تلك، فيقول: «وقد علمتم موضعي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقرابة القريبة والمنزلة الخصيصة، وضعني في حِجره وأنا ولد، يضمّني إلى صدره... وكان يمضغُ الشيء ثمّ يُلقمنيه، وما وجد لي كذبةً في قول، ولا خَطلةً في فِعل... ولقد كنتُ أتّبعه اتّباع الفصيل أثَرَ أُمّه، يرفعُ لي في كلّ يوم من أخلاقه عَلَماً ويأمرني بالاقتداء به، ولقد كان يجاور في كلّ سنةٍ بحِراء فأراه ولا يراه غيري، ولم يجمع بيت واحد يومئذٍ في الإسلام غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخديجة وأنا ثالثهما، أرى نور الوحي والرسالة، وأشمّ ريح النبوّة..»(١٣٥).

* ويوم أنذر عشيرته الاَقربين، رفع شأن عليٍ عليهم جميعاً، وخصّه بمنزلة لا يشركه فيها غيره.

* ويوم هجرته إلى المدينة، اختار عليّاً يبيت في فراشه، ثمّ يؤدّي ما كان عند النبيّ من أمانات، ثمّ يهاجر بمن بقي من نساء بني هاشم.

* ثمّ اختصّه بمصاهرته في خير بناته سيّدة نساء العالمين(١٣٦)، بعد أن تقدّم لخطبتها أبو بكر ثمّ عمر فردّهما صلى الله عليه وآله وسلم !(١٣٧) وقال لها: «زوّجتك أقدم أُمّتي سلماً، وأكثرهم علماً، وأعظمهم حلماً»(١٣٨).

* وآخى بين المهاجرين والأَنصار، ثمّ اصطفى عليّاً لنفسه فقال له:

(١٣٤) مسند أحمد ١|٢٠٩، المستدرك ٣|١٨٣ وتلخيصه للذهبي، الخصائص ـ بتخريج الآثري ـ: ح ٢ و ٣، تاريخ الطبري ٢|٣١١، مجمع الزوائد ٩|١٠٣.
(١٣٥) نهج البلاغة ـ شرح صبحي الصالح ـ: ٣٠٠ ـ ٣٠١ خطبة ١٩٢.
(١٣٦) الخصائص ـ بتخريج الآثري ـ: ح ١٢٧ و ١٢٨ و ١٢٩.
(١٣٧) الخصائص ـ بتخريج الآثري ـ: ح ١٢٠.
(١٣٨) مسند أحمد ٥|٢٦.

«أنت أخي في الدنيا والآخرة»، أو: «أنت أخي وأنا أخوك»(١٣٩). فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيّد المرسلين وإمام المتّقين ورسول ربّ العالمين الذي ليس له خطير ولا نظير من العباد، وعليّ بن أبي طالب، أخوَين(١٤٠).

* وفي سائر حروبه كان لواؤه صلى الله عليه وآله وسلم أو راية المهاجرين بيد عليٍ عليه السلام (١٤١).

* وفي خيبر بعث أبا بكرٍ براية، فرجع ولم يصنع شيئاً، فبعث بها عمر، فرجع ولم يصنع شيئاً، فقال: «لأُعطينَّ الراية رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، لا يخزيه الله أبداً، ولا يرجع حتّى يفتح عليه» فدعا عليّاً ودفع إليه الراية ودعا له، فكان الفتح على يديه(١٤٢).

وفي عبارة بعضهم: بعث أبا بكر فسار بالناس فانهزم حتّى رجع إليه، وبعث عمر فانهزم بالناس حتّى انتهى إليه(١٤٣).. وفي عبارة بعضهم: فعاد يُجبِّن أصحابه ويجبّنونه!(١٤٤).

* ويقول لأَصحابه: «إنّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلتُ على تنزيله» فيستشرفون له، كلٌّ يقول: أنا هو؟ وفيهم أبو بكر وعمر،

(١٣٩) مسند أحمد ١|٢٣٠، سنن الترمذي ج ٥ ح ٣٧٢٠، مصابيح السُـنّة ج ٤ ح ٤٧٦٩، الطبقات الكبرى ٣|٢٢، البداية والنهاية ٧|٣٧١، دلائل النبوّة ـ للبيهقي ـ ٤|٢٠٩.
(١٤٠) سيرة ابن هشام ٢|١٠٩.
(١٤١) الإصابة ٢|٣٠ ترجمة سعد بن عبادة.
(١٤٢) المصنّف ـ لابن أبي شيبة ـ: ج ٧ فضائل عليّ ح ١٧، سنن النسائي ج ٥ ح ٨٤٠٢، الخصائص ـ بتخريج الآثري ـ: ح ١٤ وصحّحه، المستدرك ٣|٣٧ وصحّحه ووافقه الذهبي، سيرة ابن هشام ٣|٢١٦، تاريخ الطبري ٣|١٢، الكامل في التاريخ ٢|٢١٩، البداية والنهاية ٧|٣٧٣.
(١٤٣) ابن أبي شيبة| المصنّف ٧|٤٩٧ ح ١٧ فضائل عليّ.
(١٤٤) الحاكم والذهبي| المستدرك ٣|٣٧ وتلخيصه.

فيقول: «لا، لا، لكنّه عليّ»(١٤٥).

* ويبعث أبا بكر بسورة براءة أميراً على الحجّ، ثمّ يبعث خلفه عليّاً فيأخذها منه، فيعود أبو بكر إلى النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فيقول: أحَدَثَ فيَّ شيءٌ، يا رسول الله؟!

فيقول صلى الله عليه وآله وسلم: «لا، ولكنّي أُمرتُ ألاّ يبلّغ عنّي إلاّ أنا أو رجل منّي»!(١٤٦)

* وكان لبعض الاَصحاب أبواب شارعة في المسجد، فقال لهم: «سدّوا هذه الاَبواب، إلاّ باب عليّ»(١٤٧).

* وكان الصحابة عنده في المسجد، فدخل عليٌّ، فلمّا دخل خرجوا، فلمّا خرجوا تلاوموا! فرجعوا، فقال لهم صلى الله عليه وآله وسلم: «والله ما أنا أدخلته وأخرجتكم، بل الله أدخله وأخرجكم»(١٤٨).

* ودعاه يوم الطائف يناجيه، فقال بعضهم: لقد طال نجواه مع ابن عمّه!!

فقال لهم صلى الله عليه وآله وسلم: «ما أنا انتجيته، ولكنّ الله انتجاه»(١٤٩).

---

(١٤٥) مسند أحمد ٣|٨٢، صحيح ابن حبّان ٩|٤٦ ح ٦٨٩٨، المصنّف ـ لابن أبي شيبة ـ ج ٧ ـ فضائل عليّ ـ ح ١٩، البداية والنهاية ٧|٣٩٨.
(١٤٦) مسند أحمد ١|٣ و ٣٣١، و ٣|٢١٢ و ٢٨٣، و ٤|١٦٤ و ١٦٥، سنن الترمذي ج ٥ ح ٣٧١٩، سنن النسائي ج ٥ ح ٨٤٦١، الخصائص ـ بتخريج الآثري ـ: ح ٢٣ و ٧٢ و ٧٣ وصحّحها جميعاً، البداية والنهاية ٧|٣٧٤ و ٣٩٤، تفسير الطبري ١٠|٤٦.
(١٤٧) مسند أحمد ١|٣٣١، سنن الترمذي ج ٥ ح ٣٧٣٢، الخصائص ـ بتخريج الآثري ـ: ح ٢٣ و ٤١، البداية والنهاية ٧|٣٧٤ و ٣٧٩، فتح الباري ٧|١٣، الإصابة ٤|٢٧٠.
(١٤٨) الخصائص ـ بتخريج الآثري ـ: ح ٣٨.
(١٤٩) سنن الترمذي ج ٥ ح ٣٧٢٦، مصابيح السُـنّة ج ٤ ح ٤٧٧٣، جامع الآُصول ج ٩ ح ٦٤٩٣، البداية والنهاية ٧|٣٦٩.

* في حجّة الوداع أشركه في هديه، دون غيره من أصحابه أو ذوي قرباه(١٥٠).

* وفيها خطب خطبته الشهيرة في عليٍ في طريق عودته من حجّة الوداع، وهو آخذ بيده يرفعها حتّى يراها الجمع الكبير: «إنّما أنا بشر يوشك أن أُدعى فأُجيب، وإنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي».. «ألستُ أَوْلى بالمؤمنين من أنفسهم؟! فمن كنت مولاه فعليٌّ مولاه»(١٥١).

* وخصّه النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم مدّة حياته الشريفة بمنزلةٍ ليست لأَحد! خصّه بساعةٍ من السحر يأتيه فيها كلّ ليلة(١٥٢).

* وإذ نزل قوله تعالى: (وَأْمُرْ أهلَك بالصلاة)(١٥٣) كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم يأتي باب عليٍ صلاة الغداة كلّ يوم، ويقول: «الصلاة، رحمكم الله، إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً»(١٥٤).

* وحين يُتَوَفّى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يخصُّ عليّاً بميراثه دون عمّه العباس، فسُئل وُلْدُ العبّاس عن ذلك فقالوا: إنّ عليّاً كان أوّلنا به لحوقاً، وأشدّنا به لصوقاً(١٥٥).

---

(١٥٠) الكامل في التاريخ ٢|٣٠٢.
(١٥١) الخصائص ـ بتخريج الآثري ـ: ح ٧٦، المستدرك وتلخيصه ٣|١٠٩، البداية والنهاية ٥|٢٢٨. وقد تقدّم.
(١٥٢) الخصائص ـ بتخريج الآثري ـ: ح ١١٢ و ١١٣، وخرّجه على النسائي وابن ماجة وابن خزيمة من وجوه.
(١٥٣) سورة طه ٢٠: ١٣٢.
(١٥٤) تفسير القرطبي ١١|١٧٤، تفسير الرازي ٢٢|١٣٧، روح المعاني ١٦|٢٨٤ والنصّ عنه.
(١٥٥) السنن الكبرى ٥|١٣٩ ح ٨٤٩٣ و ٨٤٩٤.

وغير هذا كثير، وقد عرفه الصحابة في حياة الرسول..

الصحابة والمعرفة بالترشيح

سمع الصحابة وشهدوا نصوص النبيّ وسلوكه في ترشيح عليٍ وتعيينه لخلافته مباشرةً، فأدركوا ذلك ووعوه، حتّى ظهر في أقوال بعضهم، وظهر عند آخرين قولاً وعملاً.

* فاشتهر عن بعضهم تمنّيه أن لو كانت له واحدة من تلك الخصال التي خُصَّ بها عليٌّ عليه السلام، كما عرف ذلك عن: عمر بن الخطّاب، وسعد بن أبي وقّاص، وعبدالله بن عمر(١٥٦).

* واشتهر عن آخرين متابعتهم له حتّى عرفوا في ذلك العهد بشيعة عليّ، منهم: أبو ذرّ، وعمّار، وسلمان، والمقداد(١٥٧).

* بل كان عامّة المهاجرين والأَنصار لا يشكّون في عليّ(١٥٨).

* وأبو بكر سمع بنفسه قول ابنته عائشة لرسول الله بصوت عال: «والله لقد علمتُ أنّ عليّاً أحبّ إليك من أبي»! فأهوى إليها ليلطمها، وقال: يا ابنة فلانة، أراكِ ترفعين صوتك على رسول الله(١٥٩).

* قال معاوية بن أبي سفيان في رسالته إلى محمّد بن أبي بكر، وهي الرسالة التي أشار إليها الطبري ثمّ قال: كرهتُ ذِكرها لاَمور لا تحتملها

(١٥٦) منهاج السُـنّة ٣|١١ ـ ١٢، المستدرك ٣|١٢٥، مجمع الزوائد ٩|١٣٠، الصواعق المحرقة: ١٢٧ باب ٩ فصل ١، تاريخ الخلفاء: ١٦١.
(١٥٧) أبو حاتم الرازي| كتاب الزينة: ٢٥٩ تحقيق عبدالله سلّوم السامرّائي، محمّد كرد علي| خطط الشام، تاريخ ابن خلدون ٣|٢١٤ ـ ٢١٥.
(١٥٨) الاستيعاب ٣|٥٥، تاريخ اليعقوبي ٢|١٢٤، تاريخ الطبري ٣|٢٠٢، الكامل في التاريخ ٢|٣٣٥، شرح نهج البلاغة ٦|٢١.
(١٥٩) أخرجه النسائي بإسناد صحيح في السنن الكبرى ٥|١٣٩ ح ٨٤٩٥.

العامّة!(١٦٠)، قال فيها معاوية مخاطباً محمّد بن أبي بكر: «قد كنّا وأبوك معنا في حياة نبيّنا نرى حقّ ابن أبي طالب لازماً لنا، وفضله مبرَّزاً علينا»(١٦١).

* وشهيرةٌ كلمة عمر بن الخطّاب يوم غدير خمّ: «هنيئاً لك يابن أبي طالب، أصبحتَ مولى كلّ مؤمن ومؤمنة»(١٦٢).

علماً أنّ هذه الكلمة «مولى» و «وليّ» لم تُعرف لاَحد من الصحابة إلاّ لعليٍ عليه السلام في جملة من الاَحاديث النبويّة:

«مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه».

«وهو وليُّكم بعدي».

«أنت وليّ كلّ مؤمن ومؤمنة بعدي».

بل في القرآن أيضاً: **(إنّما وليّكم الله ورسوله والّذين آمنوا الّذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون)**(١٦٣).

قال الآلوسي: غالب الاَخباريّين على أنّها نزلت في عليّ بن أبي طالب(١٦٤)، وعليه شِبهُ إجماعٍ لدى المفسِّرين(١٦٥)، وطائفة من أصحاب

(١٦٠) راجع صفحة من بحث «هويّة التاريخ».
(١٦١) مروج الذهب ٣|٢١، وقعة صِفّين: ١١٨ ـ ١٢٠، شرح نهج البلاغة ٣|١٨٨. وللرسالة تتمّة تأتي في محلّها من بحث لاحق.
(١٦٢) مسند أحمد ٤|٢٨١، تفسير الرازي ١٢|٤٩ ـ ٥٠، سبط ابن الجوزي| تذكرة الخواصّ: ٢٩ ـ ٣٠.
(١٦٣) سورة المائدة ٥: ٥٥.
(١٦٤) روح المعاني ٦|١٦٧.
(١٦٥) معالم التنزيل ـ للبغوي ـ ٢|٢٧٢، الكشّاف ١|٦٤٩، تفسير الرازي ١٢|٢٦، تفسير أبي السعود ٢|٥٢، تفسير النسفي ١|٤٢٠، تفسير البيضاوي ١|٢٧٢، فتح القدير ـ للشوكاني ـ ٢|٥٣، أسباب النزول ـ للواحدي ـ: ١١٤، لباب النقول ـ للسيوطي ـ: ٩٣.

الحديث(١٦٦).

وهذا كلّه كان يعرفه الصحابة من المهاجرين والأَنصار خاصّة لقربهم من النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم.

* ومن قول محمّد بن أبي بكر في رسالته إلى معاوية، يصف عليّاً عليه السلام: «وهو وارث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ووصيّه، وأبو وُلْده، أوّل الناس له اتّباعاً، وأقربهم به عهداً، يخبره بسرّه، ويُطلعه على أمره»(١٦٧).

* وعبدالله بن عبّاس، حبر الأُمّة، يصفه أيضاً لمعاوية، فيسمّيه «سيّد الأَوصياء»(١٦٨).

* وأبو ذرّ الغفاري: «وعليُّ بن أبي طالب وصيّ محمّد ووارث علمه»(١٦٩).

* وحذيفة بن اليمان: «إلحقوا بأمير المؤمنين، ووصيّ سيّد المرسَلين»(١٧٠).

* وعمرو بن الحَمِق الخزاعي، الصحابي الذي دعا له النبيّ أن يُمتَّع بشبابه، فبقي إلى آخر عمره يتمتّع بكلّ سيماء الشباب، يقول لعليّ: أحببتك بخصال خمس: إنّك ابن عمّ رسول الله، ووصيّه..(١٧١).

* والحسن السبط عليه السلام خطب خطبته الأُولى بعد وفاة أبيه فذكر: عليّاً

---

(١٦٦) أخرجه: عبد الرزّاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، وأبو الشيخ، وابن مردويه، والخطيب في «المتّفق والمفترق». انظر: فتح القدير ـ للشوكاني ـ ٢|٥٣.
(١٦٧) مروج الذهب ٣|٢١، وقعة صِفّين: ١١٨، شرح نهج البلاغة ٣|١٨٨.
(١٦٨) مروج الذهب ٣|٨.
(١٦٩) تاريخ اليعقوبي ٢|١٧١.
(١٧٠) شرح نهج البلاغة ـ لابن أبي الحديد ـ ٢|١٨٨.
(١٧١) وقعة صِفّين: ١٠٣ ـ ١٠٤، شرح نهج البلاغة ٣|٨١ ـ ٨٢.

خاتم الأَوصياء(١٧٢).

* وخزيمة بن ثابت، ذو الشهادتين، يصفه إلى عائشة، فيقول:

وصيّ رسول الله من دون أهلِه * وأنتِ على ما كان مِن ذاكَ شاهِدَهْ(١٧٣)

* وحُجر بن عَدِيّ، حجر الخير، الصحابي الذي بكاه أهل السماء، يصفه في أُرجوزة له يقول في آخرها:

واحفظه ربي واحفظ النبيّا

فيه، فقد كان له وليّا

ثم ارتضاه بعده وصيا(١٧٤)

* والنقيب البدري أبو الهيثم بن التيّهان، يقول فيه:

إنّ الوصيّ إمامنا ووليّنا * بَرَحَ الخفاءُ وباحتِ الاَسرارُ(١٧٥)

* فكما عرفوه «وليّاً» عرفوه «وصيّاً» أيضاً، وذو الشهادتين حين أدلى، في حديثه المتقدم، بشهادتيه على أنّ عليّاً وصيّ النبيّ، لم يقف عند هذا الحدّ، بل ألزم عائشة أيضاً الشهادة على ذلك.

إذن لم يكن لقب «الوصيّ» محدَثاً كما صوّره بعض الدارسين الّذين أغفلوا شهادة التاريخ ثمّ أسقطوا نزعاتهم الشخصية على المفاهيم، وعلى التاريخ كلّه، فصوّروا «الوصيّ» وكأنّه من صنع اليهود، ومنهم انتقل إلى

(١٧٢) مجمع الزوائد ٩|١٤٦.
(١٧٣) شرح نهج البلاغة ١|١٤٣ ـ ١٥٠ فصل (ما ورد في وصاية علي من الشِعر) أورد فيه أربعاً وعشرين مقطوعةً للصحابة والتابعين، ثمّ قال: والاَشعار التي تتضمّن هذه اللفظة كثيرة جدّاً، تجلّ عن الحصر، وتعظم عن الاِحصاء والعدّ.
وأُنظر أيضاً: الكامل ـ للمبرّد ـ ٢|١٧٠ ـ ١٧١ في رثاء عليّ بن أبي طالب.
(١٧٤) شرح نهج البلاغة ١|١٤٣ ـ ١٥٠.
(١٧٥) شرح نهج البلاغة ١|١٤٣ ـ ١٥٠.

المسلمين(١٧٦)، عن طريق عبدالله بن سبأ المزعوم أو غيره(١٧٧)، أو هو من صنع الشيعة ابتدعه هشام بن الحكم (١٩١هـ) ولم يكن معروفاً قبله لا من ابن سبأ ولا من غيره!(١٧٨)، فالاَشعار المتقدّمة المحفوظة عن الصحابة سبقت ميلاد هشام بن الحكم بنحو ثمانين سنة!

كلاّ، بل ذاك ممّا عرفه الصحابة أو بعضهم لعليٍ، وحفظه تاريخهم، لهم أو عليهم!

ربّما يقال إنّ في تلك المصادر نزعة شيعية، والشيعة ليس من حقّهم أن يساهموا في كتابة التاريخ، بل ليس من حقّهم أن يكتبوا تاريخهم الخاصّ أيضاً!

لكن هل يقال هذا في ابن حجر العسقلاني؟!

في شرحه لصحيح البخاري يُثبت ابن حجر أنّ (الشيعة) كانوا يتداولون أحاديث الوصيّة، فنهضت السيّدة عائشة في مواجهة ذلك التيّار بحديثها الذي أثبته البخاري، تقول فيه إنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لمّا نزل به الموت ورأسه على فخذي غُشِيَ عليه ثمّ أفاق، فقال: «اللّهمّ الرفيق الاَعلى» فكانت آخر كلمة تكلّم بها «اللّهمّ الرفيق الاَعلى».

قال العسقلاني نقلاً عن الزهري في ما يرويه عن جماعة من أهل العلم فيهم عروة بن الزبير: كأنّ عائشة أشارت إلى ما أشاعته الرافضة أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أوصى إلى عليٍ بالخلافة وأن يوفي ديونه!(١٧٩).

لكن لا العسقلاني ولا الزهري ولا جماعة أهل العلم يشاءون أن

(١٧٦) د. مصطفى حلمي| نظام الخلافة: ١٥٧.
(١٧٧) كما نقله الكشّي في رجاله| ترجمة عبدالله بن سبأ.
(١٧٨) د. محمّد عمارة| الخلافة ونشأة الآحزاب الإسلامية: ١٥٥.
(١٧٩) فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٨|١٣٢.

يتقدّموا في التحقيق خطوة واحدة إلى الاَمام، لاَنّ الخطوة اللاحقة سوف تنفض أيديهم ممّا وضعه فيها حديث عائشة!

فالسيّدة أُمّ سَلَمة أقسمت على كذب الحديث المرويّ عن عائشة، حين أقسمت أنّ آخر الناس عهداً بالنبيّ هو عليّ بن أبي طالب! قالت: «والذي أحلف به، إنْ كان عليٌّ لاَقرب الناس عهداً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، عُدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غداةً بعد غداة يقول: جاء عليّ؟ مراراً، فجاء بعد، فخرجنا من البيت فقعدنا عند الباب وكنتُ من أدناهم إلى الباب، فأكبّ عليه عليٌّ، فجعل يُسارّه ويناجيه، ثمّ قُبض صلى الله عليه وآله وسلم من يومه ذاك وكان أقرب الناس به عهداً»(١٨٠).

فالصحابة كانوا يعرفون ذلك وإنْ أنكرته عائشة، فدخل حديثها صحيح البخاري دون حديث أُمّ سلمة الذي كان رجاله من رجال الصحيح!

* فى محاورة السيّدة أُمّ سلمة للسيّدة عائشة وقد أغضبتها البيعة لعلي فعزمت على المسير إلى البصرة، أعادت عليها أشياء كثيرة تُذكّرها ما تعلمه من حقّ عليّ عليه السلام، ومن ذلك: «قالت أُمّ سلمة: يوم كنتُ أنا وأنتِ مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره، فأقبل أبوكِ وعمر فاستأْذَنا، فقمنا إلى الحجاب، فدخلا ثمّ قالا: يا رسول الله، إنّا والله ما ندري ما قدر ما تصحبنا، أفلا تعلمنا خليفتك فينا فيكون مفزعنا إليه؟

فقال صلى الله عليه وآله وسلم: أما إنّي قد أرى مكانه، ولو فعلتُ لنفرتم عنه كما نفرت بنو إسرائيل عن هارون بن عمران!

فلمّا خرجا خرجتُ أنا وأنتِ فقلتِ له . وكنتِ جريئةً عليه .: يا رسول الله، مَن كنتَ مستخلفاً عليهم؟

(١٨٠) مسند أحمد ٦|٣٠٠، وصحّحه الهيثمي في مجمع الزوائد ٩|١١٢.

فقال: خاصف النعل.

فنظرتِ إلى عليٍ فقلتِ: ما أرى إلاّ عليّ بن أبي طالب!

فقال: هو ذاك.. أتذكرين هذا؟!

قالت: نعم».

هذا الحوار نقلته مصادر مهمّة(١٨١).

* والحوارات التي أدارها عمر بن الخطّاب مع ابن عبّاس هي الاُخرى حوارات كاشفة عن هذا المعنى:

*** ففي أحدها:**

يكشف عمر عن معرفته بذلك فيقول: «لقد كان النبيّ يَربَع في أمره وقتاً ما، ولقد أراد في مرضه أن يصرّح باسمه، فمنعتُ من ذلك، إشفاقاً وحيطةً على الإسلام! وربِّ هذه البنية لا تجتمع عليه قريش أبداً.

أمّا ابن عبّاس فيؤكّد له أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قد نصّ على عليٍ، وأنّه سمع ذلك من عليٍ والعبّاس(١٨٢).

* وفي أُخرى: يؤكّد عمر إرادة قريش، فيقول: كرهت قريش أن تجتمع فيكم النبوّة والخلافة فتجخفوا جخفاً(١٨٣)، فنظرتْ قريش لنفسها فاختارت!!

لكنّ ابن عبّاس يحمل على هذه الحجّة حملاً عنيفاً، متسلّحاً بآي القرآن هذه المرّة، فيقول: «أمّا قولك: كرهت قريش! فإنّ الله تعالى قال لقوم:

---

(١٨١) ابن أعثم| الفتوح ١|٤٥٦، ابن الإسكاف| المعيار والموازنة: ٢٧ ـ٢٩، ابن أبي الحديد| شرح نهج البلاغة ٦|٢١٧ ـ ٢١٨، عمر رضا كحّالة| أعلام النساء ٣|٣٨.
(١٨٢) شرح نهج البلاغة ١٢|٢١ عن أحمد بن أبي طاهر في «تاريخ بغداد».
(١٨٣) الجخف: التكبّر.

(ذلك بأنّهم كرهوا ما أنزل اللهُ فأحبط أعمالهم)(١٨٤).

وأمّا قولك: إنّا كنّا نجخف! فلو جخفنا بالخلافة جخفنا بالقرابة، لكنّا قوم أخلاقنا مشتقّة من أخلاق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي قال له الله تعالى: **(وإنّك لَعلى خُلُقٍ عظيم)**(١٨٥) وقال له: **(واخفض جناحك لمن اتّبعك من المؤمنين)**(١٨٦).

وأمّا قولك: فإنّ قريشاً اختارت! فإنّ الله تعالى يقول: **(وربّك يخلقُ ما يشاء ويختار ما كانَ لهم الخِيَرة)**(١٨٧).

وقد علمتَ يا أمير المؤمنين أنّ الله اختار مِن خَلقه لذلك مَن اختار! فلو نظرتْ قريش من حيث نظر الله لها لَوُفِّقَت وأصابت!!

ولهذا الحوار مصادره المهمّة أيضاً(١٨٨).

وهذه هي نظريّة النصّ في إطارها التامّ: **(وربّك يخلقُ ما يشاء ويختار ما كانَ لهم الخِيَرة)**، وإنّ الله اختار مِن خلقه لهذا الأمر مَن اختار.. النظرية التي أصبحت من مقولات الشيعة ومن خصائص التشيّع وأعمدته(١٨٩)، ومن لا يحبّ أن يكون شيعيّاً فعليه أن يخالف فيها ولو بمجرّد الإعراض عنها!

*** وأُخرى:**

إنّ ابن عمّك قد أجهد نفسه في العبادة، يرشّح نفسه بين

---

(١٨٤) سورة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم ٤٧: ٩.
(١٨٥) سورة القلم ٦٨: ٤.
(١٨٦) سورة الشعراء ٢٦: ٢١٥.
(١٨٧) سورة القصص ٢٨: ٦٨.
(١٨٨) تاريخ الطبري ٤|٢٢٣، الكامل في التاريخ ٣|٦٣ ـ ٦٥، شرح نهج البلاغة ١٢|٥٣ ـ ٥٤.
(١٨٩) أُنظر: ابن المطهّر الحلّي| الآلفين: ٣٦، آل كاشف الغطاء| أصل الشيعة وأُصولها: ٩٨.

الناس للخلافة؟!

قال ابن عبّاس: وما يصنع بالترشيح؟! قد رشّحه لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصُرِفت عنه!(١٩٠).

*** والحوار الطويل**

الذي أداره عثمان أيّام خلافته مع ابن عبّاس، يكشف عن وضوح تامّ لهذه القضيّة، إذ يختم عثمان حديثه بقوله: «ولقد علمتُ أنّ الأمر لكم، ولكنّ قومكم دفعوكم عنه، واختزلوه دونكم»!

فأكّد ابن عبّاس هذا المعنى في جوابه، وذكر العلّة فيه كما يراها، ويرى أنّها لم تكن خفيّةً أيضاً على عثمان، فيقول: «أمّا صَرفُ قومِنا عنّا الأمرَ فعن حسدٍ قد والله عرفتَه...»(١٩١).

هذا كلّه وكثير غيره عرفه الصحابة، وحفظه التاريخ، لهم أو عليهم!

فحقّ إذن لقائل أن يقول: إنّ غالبية المسلمين حين توفّي النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم كانوا مع الاتّجاه الذي يمثّله عليُّ بن أبي طالب وأصحابه، لأنّ النبيّ كان زعيم هذا الاتّجاه(١٩٢).

لقد كان عامّة المهاجرين والأنصار لا يشكّون في عليّ(١٩٣).

---

(١٩٠) شرح نهج البلاغة ١٢|٨٠، عن أمالي أبي جعفر محمّد بن حبيب، صاحب «المحبّر»، من علماء بغداد باللغة والشعر والآخبار والأنساب. ترجمته في معجم الأُدباء ١٨|١١٢.

(١٩١) أخرجه الزبير بن بكّار في «الموفّقيّات»، وعنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٩|٩.

(١٩٢) أحمد عبّاس صالح| مجلّة «الكاتب» القاهرية ـ يناير ١٩٦٥، وعنه محمّد جواد مغنية| الشيعة في الميزان: ٤٣١.

(١٩٣) الاستيعاب ٣|٥٥٠ ترجمة النعمان بن العجلان، تاريخ اليعقوبي ٢|١٢٤، شرح نهج البلاغة ـ لابن أبي الحديد ـ ٦|٢١.

النصّ والترشيح في حديث عليّ

واضح جدّاً في قراءة تلك الحقبة من التاريخ أنّ عليّاً عليه السلام هو أكثر مَن تبنّى إظهار النصوص والإشارات الدالّة على ترشيحه لخلافة الرسول، أو النصّ عليه بالاسم.

فكلماته دالّة على إيمانه بحقّه في الخلافة بعد الرسول بلا فصل، وبترشيح من الرسول أو نصّ، وأنّ انتقال الخلافة إلى غيره كان بغير حقّ، بل استئثار وغلَبَة، بل كلماته نصوص صريحة في هذه المعاني كما سنرى هنا.

أمّا سلوكه مع الخلفاء فهو دالّ على أنّه عليه السلام بعد بيعته لهم لم يكن يرى بُطلان رئاستهم بطلاناً يتبعه بطلان جميع العقود التي تتمّ في أيّامهم، لا عقود الزواج فحسب، بل عقود الأموال والإدارات أيضاً.

في حقّه خاصّة:

عليّ عليه السلام هو الذي أعاد إلى الأذهان أحاديث نبويّةً تبرز حقّه بالخلافة بلا منازع، لم يكن مأذوناً بها أيّام الخلفاء، إذ منعوا من الحديث إلاّ ما كان في فريضة، يريدون بها الأحكام وفروع العبادات:

١ . فقد جمع الناس أيّام خلافته فخطبهم خطبته المنقولة بالتواتر، يناشد فيها أصحاب رسول الله مَن سمع منهم رسولَ الله بغدير خمّ يخطب فيقول: «مَن كنت مولاه فعليٌّ مولاه» إلاّ قام فشهد(١٩٤).

٢ . وعليٌّ هو الذي أعاد نشر حديث آخر يرشّحه على أبي بكر وعمر خاصّة، إذ أخبر النبيّ أنّ مِن أصحابه مَن يقاتل بعده على تأويل القرآن كما

(١٩٤) تقدّم مع مصادره، راجع صفحة٢٢٨.

قاتل هو صلى الله عليه وآله وسلم على تنزيله، فتمنّى أبو بكر أن يكون هو ذلك الرجل، فلم يصدّق النبيّ أُمنيّته، بل قال له «لا»! فتمنّى ذلك عمر لنفسه فلم يكن أحسن حظّاً من أبي بكر، ثمّ قطع النبيّ الاَمانيّ كلّها حين أخبرهم أنّه عليٌّ، لا غير!(١٩٥).

هذه الاَحاديث وغيرها وإنْ رُويت عن غيره إلاّ أنّ روايتها عنه امتازت بكونها خطبةً على جمهور الناس، لا حديثاً لواحد أو لبضعة نفر، وهذا أبلغ في التأكيد على حقّه الذي أيقن به، وأيقن بأنّ كثيراً من الصحابة كانوا يعرفونه ولا يجهلونه!

٣ . وقد ذُكر عنه أكثر من هذا بكثير في يوم الشورى أو بعدها، لكن اختلفوا في تفصيله وفي إسناده أيضاً، وإنْ كان قد ثبت عندهم ذلك بالجملة، وأقلّ ما ذكر من مناشدته تلك ما أخرجه ابن عبد البرّ: قال عليٌّ لاَصحاب الشورى: «أنشدُكم الله، هل فيكم أحد آخى رسول الله بينه وبينه إذ آخى بين المسلمين غيري؟».

وقال ابن عبد البرّ بعده: رويناه من وجوه عن عليٍ رضي الله عنه أنّه كان يقول: «أنا عبدُ الله وأخو رسول الله، لا يقولها أحد غيري إلاّ كذّاب»(١٩٦).

ورواها في «كنز العمّال» حديثاً طويلاً عن أبي الطفيل أنّه سمع عليّاً يوم الشورى يقول.. الحديث(١٩٧)، وما أخرجه ابن عبد البرّ قطعة منه، لكنّ إسناد «كنز العمّال» فيه جهالة(١٩٨)، وقد دار حوله جدل، فقيل: رواه زافر عن

(١٩٥) سنن الترمذي ج ٥ ح ٣٧١٥، السنن الكبرى ـ للنسائي ـ ج ٥ ح٨٤١٦. وقد تقدّم.
(١٩٦) الاستيعاب ٣|٣٥.
(١٩٧) كنز العمّال ج ٥ ح ١٤٢٤٣.
(١٩٨) زافر، عن رجل، عن الحارث بن محمّد، عن أبي الطفيل.

رجل، فالرجل مجهول، وزافر لم يتابع عليه، وأنكره بعضهم لاَجل متنه.

ولا يعتدّ بهذا الإنكار لأنّه مبنيٌّ على فهم لا أصل له يصوّر البيعة لأبي بكر على أنّها كانت إجماعاً أو شبه إجماع، وما خالف هذا التصوّر فهو عنده منكَر، وهذا فرط خيال كما هو ثابت.

وأمّا الإسناد فقد توبع عليه زافر كما في الإسناد الذي أورده ابن عبد البرّ في «الاستيعاب»(١٩٩)، وقد قال ابن حجر العسقلاني: إنّ زافراً لم يُتّهم بكذب، وأنّه إذا توبع على حديث كان حَسَناً(٢٠٠).

وفي أوّل هذا الحديث، قال أبو الطفيل: كنت على الباب يوم الشورى فارتفعت الأَصوات بينهم، فسمعتُ عليّاً يقول: «بايع الناسُ لأبي بكر وأنا والله أَوْلى بالأَمر منه، وأحقّ به منه، فسمعتُ وأطعتُ مخافةَ أن يرجعَ الناسُ كفّاراً يضربُ بعضُهم رقابَ بعض بالسيف، ثمّ بايع الناسُ عمرَ وأنا والله أَوْلى بالأَمر منه، وأحقّ به منه، فسمعتُ وأطعتُ مخافة أن يرجعَ الناسُ كفّاراً يضربُ بعضُهم رقابَ بعضٍ بالسيف، ثمّ أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان! إذاً أسمع وأُطيع» ثمّ ذكر أمر الشورى وشرع يحصي عليهم من فضائله وخصائصه التي امتاز بها عليهم، وكانت أُولاها القطعة التي رواها ابن عبد البرّ في المؤاخاة(٢٠١).

ولهذا الكلام ما يشهد له أيضاً مما سيأتي في فقرات لا حقه.

---

(١٩٩) عبد الوارث، حدّثنا قاسم، حدّثنا أحمد بن زهير، حدّثنا عمرو بن حمّاد القتاد، حدّثنا إسحاق بن إبراهيم الآزدي، عن زياد بن المنذر عن سعيد بن محمّد الآزدي، عن أبي الطفيل.

(٢٠٠) أنظر: كنز العمّال ٥|٧٣٦.

(٢٠١) وقريب منه أخرجه الموفّق الخوازمي بالإسناد إلى أبي ذرّ، وفيه أنّ المناشدة حصلت بعد الشورى وعزمهم على مبايعة عثمان. المناقب ـ للخوارزمي ـ: ٢١٣.

ولهذا الكلام ما يشهد له أيضاً ممّا سيأتي في فقرات لاحقة.

٤ . وعليٌّ جدّد التذكير أيضاً بما يبرز حقّه فوق أبي بكر خاصّة، حين ذكّر الناس بقصة أخذه سورة براءة من أبي بكر! روى النسائي بإسناد صحيح عن عليٍ عليه السلام: أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث ببراءة إلى أهل مكّة مع أبي بكر، ثمّ أتبعه بعليٍ فقال له: «خذ الكتاب فامض به إلى أهل مكّة» قال: فلحقته فأخذتُ الكتاب منه، فانصرف أبو بكر وهو كئيب، فقال: يا رسول الله، أنزل فيَّ شيء؟! قال: «لا، إنّي أُمرت أن أُبلّغه أنا أو رجل من أهل بيتي»(٢٠٢).

وفي كلّ واحد من هذه الاحاديث ردٌّ على مَن يقول إنّ عليّاً لم يذكر شيئاً يدلّ على أحقّيّته في الخلافة! هذا ولمّا ندخل بعد رحاب «نهج البلاغة».

٥ . ومن أشهر أقواله: قوله بعد أن بلغه خبر السقيفة ومبايعة الناس لأَبي بكر:

«ماذا قالت قريش؟».

قالوا: احتجّت بأنّها شجرة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

فقال: «احتجّوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة!»(٢٠٣).

٦ . وفي احتجاجه المشهور على نتائج السقيفة أيضاً، قوله:

فإنْ كنتَ بالشورى ملكتَ أُمورَهم * فكيف بهذا والمشيرون غُيَّبُ؟!

وإنْ كنتَ بالقربى حججتَ خصيمَهم * فغيرُك أَوْلى بالنبيِّ وأقربُ!(٢٠٤)

٧ . خطبته الشقشقيّة التي حظيت دائماً بمزيد من التوثيق(١)، وهي

---

(٢٠٢) سنن النسائي ٥|١٢٨ ح ٨٤٦١.
(٢٠٣) نهج البلاغة: ٩٧ ـ الخطبة ٦٧.
(٢٠٤) نهج البلاغة: ٥٠٢ ـ قسم الحكم|١٩٠.
(٢٠٥) نقل ابن أبي الحديد عن بعض مشايخه قوله: والله لقد وقفتُ على هذه الخطبة في كتب صُنِّفت قبل أن يُخلق الرضيّ بمائتي سنة! ثمّ قال: وقد وجدت أنا
=

من أكثر كلماته المشهورة وضوحاً ودلالة وتفصيلاً:

«أما والله لقد تقمّصها فلان، وإنّه لَيعلم أنّ محلّي منها محلّ القطب من الرحى، ينحدر عنّي السيل، ولا يرقى إليَّ الطير..

فسدلتُ دونها ثوباً، وطويت عنها كَشحاً، وطفقت أرتئي بين: أن أصولَ بيدٍ جذّاء، أو أصبر على طخيةٍ عمياء!... فرأيت أنّ الصبر على هاتا أحجى، فصبرتُ وفي العين قذىً، وفي الحلق شجاً، أرى تراثي نَهْباً!

حتّى مضى الأَوّل لسبيله، فأدلى بها إلى فلان بعده..

فيا عجباً! بينا هو يستقيلها(٢٠٦) في حياته، إذ عقدها لآخر بعد وفاته!!

لشدَّما تشطّرا ضَرعيها!..

فصبرت على طول المدّة، وشدّة المحنة.. حتّى إذا مضى لسبيله جعلها في جماعةٍ زَعَم أنّي أحدهم! فيالله وللشورى! متى اعترضَ الريبُ فيَّ مع الأَوّل منهم حتّى صرتُ أُقرن إلى هذه النظائر؟!...»(٢٠٧).

إذن أبو بكر أيضاً كان يعلم أنّ محلّ عليٍ من الخلافة محلّ القطب من الرحى!

=
كثيراً من هذه الخطبة في تصانيف شيخنا أبي القاسم البلخي إمام البغداديّين من المعتزلة [مولده سنة ٢٧٩هـ ووفاته سنة ٣١٧، علماً أنّ الشريف الرضي وُلد سنة ٣٦٠ هـ]. شرح نهج البلاغة ١|٦٩.

ونقلها سبط ابن الجوزي من مصادر غير التي اعتمدها الشريف الرضي، فقال: خطبة أُخرى وتعرف بالشقشقية، ذكر بعضها صاحب «نهج البلاغة» وأخلَّ بالبعض، وقد أتيتُ بها مستوفاة، أخبرنا بها شيخنا أبو القاسم النفيس الأنباري بإسناده عن ابن عبّاس.. تذكرة الخواصّ: ١٢٤.

وأسندها الراوندي (٥٧٣ هـ) في شرحه إلى الحافظ ابن مردويه، عن الطبراني؛ بإسناده إلى ابن عبّاس. منهاج البراعة ١|١٣١ ـ ١٣٣.

(٢٠٦) إشارة إلى قول أبي بكر: أقيلوني، أقيلوني.

(٢٠٧) نهج البلاغة: الخطبة ٣.

وقد يبدو هذا في منتهى الغرابة لمن أَلِفَ التصوّر القدسي لتعاقب الخلافة، ذاك التصوّر الذي صنعه التاريخ وفق المنهج الذي قرأناه في البحوث المتقدّمة، ومن هنا استنكروه، كما استنكروا سائر كلامه في الخلافة، وقبله استنكروا جملة من الحديث النبوي الشريف الذي يصدم تلك القداسة!

لكنّ الحقيقة، كلّ الحقيقة، أنّك لو تلمّست لذك التصوّر القدسي شاهداً من الواقع مصدّقاً له لعدت بلا شيء.

لم يألف التاريخ الإصغاء لعليّ!!

التاريخ الذي أثبت، بما لا يدع جمالاً لشبهة، أنّ عليّاً لم يبايع لأَبي بكر إلاّ بعد ستّة أشهر، صمّ آذانه عن سماع أيّ حجّةٍ لعليٍ في هذا التأخّر!

تناقضٌ لم يستوقف أحداً من قارئي التأريخ!

وكيف يستوقفهم على عيوب نفسه، وهو وحده الذي صاغ تصوّراتهم وثقافتهم؟!

٨ . من كلام له بعد الشورى، وقد عزموا على البيعة لعثمان:

«لقد علمتم أنّي أحقّ بها من غيري، وواللهِ لأَُسلِّمنَّ ما سلمت أُمورُ المسلمين ولم يكن فيها جَورٌ إلاّ علَيَّ خاصّة؛ التماساً لأَجر ذلك وفضله، وزهداً في ما تنافستموه من زخرفة وزبرجة»(٢٠٨).

وجد ابن أبي الحديد أنّ هذه الكلمة هي آخر ما قاله عليٌّ عليه السلام آنذاك في كلام نقله هنا بعد أن أزاح عنه كلّ شكّ في صحّته، فقال: نحن نذكر في هذا الموضع ما استفاض في الروايات من مناشدته أصحاب الشورى، وقد روى الناس ذلك فأكثروا، والذي صحّ عندنا أنّه لم يكن الأَمر كما روي من

(٢٠٨) نهج البلاغة: ١٠٢ الخطبة ٧٤.

تلك التعديدات الطويلة، ولكنّه قال لهم بعد أن بايعوا عثمان وتلكّأ هو عليه السلام عن البيعة: «إنّ لنا حقّاً إن نُعْطَه نأخُذه، وإن نُمْنَعْه نركب أعجاز الإبل وإنْ طال السرى» في كلام قد ذكره أهل السيرة..

ثمّ قال لهم: أنشدكم الله؛ أفيكم أحد آخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينه وبين نفسه غيري؟! قالوا: لا.

قال: أفيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَن كنتُ مولاه فهذا مولاه» غيري؟! قالوا: لا.

قال: أفيكم أحد قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى» غيري؟! قالوا: لا.

قال: أفيكم من اؤتُمِنَ على سورة براءة وقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّه لا يؤدّي عنّي إلاّ أنا أو رجل منّي» غيري؟! قالوا: لا.

قال: ألا تعلمون أنّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرّوا عنه في مأقِط الحرب(٢٠٩) في غير موطن، وما فررتُ قطّ؟! قالوا: بلى.

قال: ألا تعلمون أنّي أوّل الناس إسلاماً؟! قالوا: بلى.

قال: فأيّنا أقرب إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نسباً؟! قالوا: أنت.

فقطع عليه عبد الرحمن بن عوف كلامه، وقال: يا عليّ، قد أبى الناسُ إلاّ عثمان! فلا تجعلنَّ على نفسك سبيلاً!

ثمّ توجّه عبد الرحمن إلى أبي طلحة الأنصاري(٢١٠)، فقال له: يا أبا طلحة، ما الذي أمرك عمر؟

قال: أن أقتل من شقّ عصا الجماعة!

---

(٢٠٩) أي موضع القتال.

(٢١٠) الرجل الذي أمّره عمر على خمسين من حملة السيوف يوم الشورى ليقتلوا من خالف الفئة التي فيها عبد الرحمن!

فقال عبد الرحمن لعليٍ: بايعْ إذن، وإلاّ كنتَ متّبعاً غير سبيل المؤمنين!! وأنفذنا فيك ما أُمرنا به!!

فقال عليٌّ عليه السلام كلمته هذه: «لقد علمتم أنّي أحقّ بها من غيري، وواللهِ لأُسلِّمنَّ ما سلمتْ أُمور المسلمين ولم يكن فيها جورٌ إلاّ عليَّ خاصّة...»(٢١١).

٩ . «وقد قال قائل: إنّك على هذا الأمر يابنَ أبي طالب لحريص.

فقلتُ: بل أنتم واللهِ لأحرص وأبعد، وأنا أخصّ وأقرب، وإنّما طلبتُ حقّاً لي، وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه!

فلمّا قرّعته بالحجّة في الملأ الحاضرين هبَّ كأنّه بُهِتَ لا يدري ما يجيبني به!!»(٢١٢).

والقائل إمّا سعد بن أبي وقّاص يوم الشورى على قول أهل السُنّة، أو أبو عبيدة بعد يوم السقيفة على قول الشيعة، وأيّاً كان فهذا الكلام مشهور يرويه الناس كافّة كما يقول المعتزلي السُنّي ابن أبي الحديد(٢١٣).

١٠ . «اللّهمّ إنّي أستعديك على قريش ومَن أعانهم، فإنّهم قطعوا رحمي، وصغّروا عظيم منزلتي، وأجمعوا على منازعتي أمراً هو لي، ثمّ قالوا: ألا إنّ في الحقّ أن تأخذه وفي الحقّ أن تتركه!»(٢١٤).

١١ . «أمّا بعد.. فإنّه لمّا قبض الله نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم قلنا: نحن أهله وورثته وعترته وأولياؤه دون الناس، لا ينازعنا سلطانه أحد، ولا يطمع في حقّنا طامع، إذ انبرى لنا قومنا فغصبونا سلطان نبيّنا، فصارت الإمرة لغيرنا...».

---

(٢١١) ابن أبي الحديد| شرح نهج البلاغة ٦|١٦٧ ـ ١٦٨.
(٢١٢) نهج البلاغة: ٢٤٦ الخطبة ١٧٢.
(٢١٣) شرح نهج البلاغة ـ لابن أبي الحديد ـ ٩|٣٠٥.
(٢١٤) نهج البلاغة: ٢٤٦ الخطبة ١٧٢.

هذه هي مقدّمة خطبته في المدينة المنوّرة في أوّل إمارته ولمّا يمض على إمارته أكثر من شهر!(٢١٥).

١٢ . «أمّا الاستبداد علينا بهذا المقام... فإنّها كانت أثرةً شَحَّت عليها نفوس قوم، وسَخَتْ عنها نفوس آخرين، والحَكَمُ اللهُ، والمعْوَدُ إليه القيامة».

قاله في جواب سائل سأله: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحقّ به؟!

ثمّ يصل جوابه بما ينقله إلى ما هو أَوْلى بالاستنكار، فيقول:

وَدَعْ عنكَ نهباً صِيحَ في حُجراتِهِ * ولكن حديثاً ما حديثُ الرواحِلِ

وهلمّ الخطب في ابن أبي سفيان، فلقد أضحكني الدهر بعد إبكائه...»(٢١٦).

في أهل البيت:

مثل ما ظهر هناك من وضوح وتركيز في استعراض حقّه خاصّة، يظهر هنا في شأن أهل البيت في جملة من كلماته:

١ . «لا يُقاسُ بآل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم من هذه الاَُمّة أحد..

هم أساس الدِين، وعماد اليقين..

ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصيّة والوراثة..»(٢١٧).

فبعد ذِكر حقّ الولاية، هذا واحد من مواضع يذكر فيها الوصيّة تصريحاً أو تلميحاً(٢١٨)، ثمّ هو الموضع الاَكثر صراحةً في نسبة الوصيّة إلى نفسه

(٢١٥) شرح نهج البلاغة ـ لابن أبي الحديد ـ ١|٣٠٧ عن المدائني.
(٢١٦) نهج البلاغة: ٢٣١ الخطبة ١٦٢.
(٢١٧) نهج البلاغة: ٤٧ الخطبة ٢.
(٢١٨) أنظر: نهج البلاغة: الخطبة ٨٨ و ١٨٢.

وأهل البيت، مع هذا فهو الموضع الذي أهمله الدكتور محمّد عمارة وهو يستقصي هذه المفردة في كلام عليٍ، أو غفل عنه، لاَجل أن يقول: إنّنا لا نجد في خطب عليٍ وكلامه ومراسلاته . التي ضمّها نهج البلاغة . وصفه بهذا اللفظ!

هذا كلّه لاَجل أن يدعم مقالةً حلّق فيها بدءاً حين نسب كلمة «وصيّ» في الحديث النبوي «أنت أخي ووصيّي» إلى صنع الشيعة الّذين وضعوها بدلاً من كلمة «وزيري»!(٢١٩) مع أنّ الرواية السُنّيّة للحديث لم تعرف غير كلمة «وصيّي»!(٢٢٠).

٢ . «إنّ الاَئمّة من قريش، غُرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاة من غيرهم»(٢٢١).

وقد وقفنا قبلُ على طائفة من النصوص الصحيحة التي اصطفت بني هاشم من قريش وقدّمتهم عليهم، وطائفة من الوقائع وأحداث السيرة التي قدّمت بني هاشم على سواهم، فلا تحتجّ قريش بحجّة إلاّ وكان بنو هاشم أَوْلى بها.

٣ . «أين تذهبون؟! وأنّى تؤفكون؟! والاَعلام قائمة، والآيات واضحة، والمنار منصوبة، فأين يُتاه بكم؟!

وكيف تعمهون وبينكم عترة نبيّكم وهم أزمّة الحقّ، وأعلام الدين، وألسنة الصدق؟!

فأنزِلوهم بأحسن منازل القرآن، ورِدُوهم ورود الهيم العطاش.

(٢١٩) د. محمّد عمارة| الخلافة ونشأة المذاهب الإسلامية: ٣٣ و ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٢٢٠) معالم التنزيل ـ للبغوي ـ ٤|٢٧٨، الكامل في التاريخ ـ لابن الآثير ـ ٢|٦٤، وقد تقدّم مع مزيد من التوثيق في ص ١١٨.
(٢٢١) نهج البلاغة ـ تحقيق د. صبحي الصالح ـ: ٢٠١ الخطبة ١٤٤.

أيّها الناس، خذوها عن خاتم النبيّين صلى الله عليه وآله وسلم: إنّه يموت من مات منّا وليس بميّت، ويبلى من بلي منّا وليس ببالٍ»(٢٢٢).

استنكار لاذع، وأسف على هؤلاء الناس الّذين تركوا عترة نبيّهم، رغم وضوح الدلائل على لزوم اتّباعهم!

٤ . «إنّا سنخُ أصلاب أصحاب السفينة، وكما نجا في هاتيك من نجا، ينجو في هذه مَن ينجو، ويلٌ رهينٌ لمن تخلّف عنهم.. وإنّي فيكم كالكهف لاَهل الكهف، وإنّي فيكم باب حطّة، مَن دخل منه نجا ومن تخلّف عنه هلك، حجّةٌ من ذي الحجّة في حجّة الوداع: (إنّي تركت بين أظهركم ما إنْ تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي)»(٢٢٣).

٥ . «انظروا أهل بيت نبيّكم، فالزموا سَمْتَهم، واتّبعوا أثَرهم، فلن يخرجوكم من هدىً، ولن يعيدوكم في ردى.. فإنْ لَبَدوا فالبدوا، وإنْ نهضوا فانهضوا.. ولا تسبقوهم فتضلّوا، ولا تتأخّروا عنهم فتهلكوا»(٢٢٤).

٦ . «.. ألم أعمل فيكم بالثَّقَل الاَكبر، وأتركَ فيكم الثَّقَل الاَصغر؟!»(٢٢٥).

الثَّقَل الاَكبر: القرآن الكريم، والثَّقل الاَصغر: الحسن والحسين عليهما السلام.

٧ . «المهديّ منّا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة»، مسند أحمد، عن عليٍ عليه السلام (٢٢٦).

(٢٢٢) نهج البلاغة ـ تحقيق د. صبحي الصالح ـ: ١١٩ الخطبة ٨٧.
(٢٢٣) تاريخ اليعقوبي ٢|٢١١ ـ ٢١٢.
(٢٢٤) نهج البلاغة: ١٤٣ الخطبة.
(٢٢٥) نهج البلاغة: ١١٩ الخطبة ٨٧.
(٢٢٦) مسند أحمد ١|٨٤.

«المهديّ منّا، من وُلْد فاطمة»، السيوطي عن عليٍ عليه السلام (٢٢٧).

وهكذا تقسّمت كلمات عليٍ هذه بين حديث نبويّ بحرفه أو بمضمونه، وبين وصف أو تقييم لحدثٍ تاريخيّ حاسم، وليس في هذا كلّه على الإطلاق ما يشذّ عن وقائع التاريخ في صغيرة ولا كبيرة.

خلاصة يقين عليٍ بحقّه

أيقن عليٌّ عليه السلام بحقّه في الخلافة يقيناً من موقعه الممتاز عند الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومن حياته الخالصة في الإِسلام، فلقد كان في حياة الرسول يقول: «إنّ الله يقول: **(أفإن مات أو قُتل انقلبتم على أعقابكم)**(٢٢٨) واللهِ لا ننقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، واللهِ لئن مات أو قُتل لأُقاتِلنَّ على ما قاتل عليه حتّى أموت، واللهِ إنّي لأَخوه ووليّه وابن عمّه ووارث علمه، فمن أحقّ به منّي؟!»(٢٢٩).

لكنّه «أراده حقّاً يطلبه الناس، ولا يسبقهم إلى طلبه»(٢٣٠).

أثر الواقع الجديد في الموقف من هذه النصوص

لقد آمن أهل السُنّة بلا شكّ بالكثير من فضائل أهل البيت عليهم السلام، وعلى تفاوت بينهم في مدى هذا الإِيمان، لكنّه مهما ترقّى في درجاته فهو دائماً

(٢٢٧ السيوطي| مسند فاطمة: ٩٤ ح ٢٢٤. المطبعة العزيزية ـ حيدر آباد ـ الهند ـ ط ١ ـ ١٤٠٦ هـ| ١٩٨٦ م، تصحيح الحافظ عزيز بيك مدير لجنة أنوار المعارف بحيدر آباد.
(٢٢٨ سورة آل عمران ٣: ١٤٤.
(٢٢٩ المستدرك ٣|١٢٦، مجمع الزوائد ٩|١٣٤ وقال: رجاله رجال الصحيح.
٢٣٠) العقّاد| فاطمة الزهراء والفاطميون.

الإِيمان الذي لا يناقض الواقع الجديد المتمثّل ببيعة الخلفاء الراشدين.. فكلّ نصّ عندهم محكوم لهذا الواقع، فما خالفه فينبغي تأويله، وما لا يمكن تأويله بوجه من الوجوه فينبغي ردّه!

ومن هنا أنكر متكلّموهم صحّة نسبة «نهج البلاغة» إلى الإِمام عليٍ لأَجل احتوائه على تلك النصوص وأمثالها، فيما اكتفى المدافعون عن «نهج البلاغة» من شرّاحه خاصّةً بشرح غريبه فقط دون الوقوف عند مفاهيم كلماته ومدلولاتها.. وكِلا الموقفَين ينطوي على الفرار من مواجهة التناقض الذي يبدو حاسماً في مواضع كثيرة بين نصوص «نهج البلاغة» وذلك الواقع الجديد.

فلم تقف هذه النصوص عند نقد وسيلة اختيار الخلفاء، كما صوّرها الدكتور صبحي ملتمساً ذلك من بعض تعليقات ابن أبي الحديد(٢٣١).

بل في تعليقات ابن أبي الحديد ما يشير بوضوح إلى أنّ في كلامه عليه السلام ما يفيد تعيينه عليه السلام خليفةً بالنصّ، الأَمر الذي استنكروا بعض لوازمه، فاستنكروه لذلك! فيما حاول المعتزلة أن يتّخذوا منه موقفاً وسطاً:

قال ابن أبي الحديد: وأصحابنا يحملون ذلك كلّه على ادّعائه الاَمر بالاَفضلية والاَحقّية، وهو الحقّ والصواب، فإنّ حمله على الاستحقاق بالنصّ تكفيرٌ أو تفسيق لوجوه المهاجرين والاَنصار!

قال: ولكنّ الاِمامية والزيدية حملوا هذه الاَقوال على ظواهرها، وارتكبوا بها مركباً صعباً!

ثمّ قال: ولعمري إنّ هذه الاَلفاظ موهمةٌ مغلّبةٌ على الظنّ ما يقوله القوم . أي الاِمامية والزيدية . لكنّ تصفّح الاَحوال يبطل ذلك الظنّ، ويدرأ ذلك

(٢١٣) أحمد محمّود صبحي| نظرية الاِمامة: ٨٧.

الوهم، فوجب أن يجري مجرى الآيات المتشابهات الموهمةُ ما لا يجوز على الباري!(٢٣٢).

ومرّةً أُخرى يرى ابن أبي الحديد أنّ بعض كلمات عمر دالّة صراحة على وجود النصّ على عليٍ عليه السلام، لكنّه يستبعد من الصحابة ردّ النصّ.

يقول: سألت النقيب أبا جعفر يحيى بن محمّد بن أبي زيد، وقد قرأت عليه طائفة من الاَخبار المرويّة عن عمر، فقلت له: ما أراها إلاّ تكاد تكون دالّة على النصّ، ولكن أستبعد أن يجتمع الصحابة على دفع نصّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على شخص بعينه!! فقال لي رحمه الله أبيتَ إلاّ مَيْلاً إلى المعتزلة!(٢٣٣).

كيف يقال إذن: غاية رأي عليٍ في كيفية نصب الاِمام أنّه نقد وسيلة اختيار الخلفاء قبله ولكنّه لم ينقد الاختيار عامّةً كوسيلة مؤدّية إلى نصب الاِمام؟!

إنّه استقراء ناقص، لكنّه بلا شكّ أقرب إلى الموضوعية كثيراً من نفي أيّ نقد يمسّ وسيلة اختيار الخلفاء!

إنّ المعتزلة لو استطاعوا أن يدفعوا شبهة التكفير أو التفسيق المترتّبة ظاهراً على ما تفيده ظواهر كلمات الاِمام عليٍ عليه السلام من استحقاقه الخلافة بالنصّ، لآمنوا بها كما هي دون اللجوء إلى هذا التأويل بالذات!

بل لو استطاع الاَشاعرة وأصحاب الحديث وغيرهم من أنصار مدرسة الخلفاء دفع هذه الشبهة لَما اضطرّوا إلى التكذيب بهذه الكلمات كلّها أو جلّها!

لكن لماذا لم يدفعوا هذه الشبهة بناءً على تصفّح الاَحوال؟!

(٢٣٢) شرح نهج البلاغة ٩|٣٠٧.

(٢٣٣) شرح نهج البلاغة ١٢|٨٢.

لماذا لا يكون تصفّح الاَحوال قرينةً على دفع شبهة التكفير أو التفسيق، مع الإِبقاء على ما تفيده ظواهر كلماته المتعدّدة المتعاضدة من استحقاقه الإِمامة بالنصّ؟! خصوصاً مع وفرة ما يؤيّدها من نصوص نبوية متّفق عليها؟!

إنّهم لو فعلوا ذلك لاَصابوا حقيقةً لا يضطربون بعدها، ولا يفرّطون بهذا الكمّ الكبير من الاَحاديث الهادية ـ أحاديث النبيّ وعليٍ ـ نفياً، أو تأويلاً يشبه التعطيل..

ولو فعلوا ذلك لاَتْلَفوا من بعد اختلاف، ولعادت الطوائف التي تعدّدت أُمّةً واحدة كأنْ لم تختلف قطّ، ولعاد الاختلاف الذي عقب وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم درساً من دروس التاريخ لا يستهوي أحداً أبداً..

ولو فعلوا ذلك لارتفعوا كثيراً فوق مواطن الاضطراب التي تكشف عن ضعف وهزيمة ورغبة مذهلة في غلق ذلك الملفّ..

إنّ الشيعة الّذين تمسّكوا بهذه النصوص من دون تأويل، لم يُلزِموا أنفسهم تكفير أحد بناءً على هذه النصوص، بل استبعدوه كثيراً..(٢٣٤).

لكنّ المعتزلة حين ابتكروا مقولتهم التي تميّزوا بها، مقولة المنزلة بين المنزلتين، فمرتكب الكبيرة عندهم ليس بكافر، لكنّه أيضاً ليس بمؤمن، إنّما هو فاسق! فحينئذٍ وجدوا أنفسهم مضطرّين إلى القول بفسق عدد كبير من الصحابة لو أنّهم أخذوا بظاهر تلك النصوص! فلم يذهبوا إذاً إلى تعديل مقولتهم عملاً بالنصوص وموافقةً لتصفّح الاَحوال، بل ذهبوا إلى تأويل النصوص حفظاً لسلامة مقولتهم!

وهذا هو الخطر الكبير الذي يرتكبه التقليد المذهبي، فمقولة المذهب

(٢٣٤) أُنظر: محمّد حسين آل كاشف الغطاء| أصل الشيعة وأُصولها: ٩٤، محمّد جواد مغنية| الشيعة في الميزان: ١٥، الدكتور أحمد الوائلي| هويّة التشيّع: ٣٨ ـ ٣٩، جعفر السبحاني| مع الشيعة الإِمامية في عقائدهم: ١٨١ ـ ١٨٣.

دائماً مقدَّمة على نصوص الشريعة! وتقدّم قولنا أنّ أبا الحسن الكرخي إنّما كان يحكي عن لسان حال المذهبية حين قال: «الاَصل أنّ كلّ آية تخالف قول أصحابنا فإنّها تُحمل على النسخ، أو الترجيح، والاَوْلى أن تُحمل على التأويل من جهة التوفيق، وكذا الحال مع الحديث»!(٢٣٥).

وإذا قدّرنا أنّ كلّ مذهب من المذاهب الإسلامية المتعدّدة سوف يفعل مثل هذا إزاء كلّ نصّ يصطدم مع مقولاته، فسوف نقترب من إدراك مدى الانحرافات الطارئة على مسار الإسلام فكراً وعقيدةً!

لقد كان حَرِيّاً بهم أن يوفّقوا بين تلك النصوص وبين الثابت من أحوال صاحب النصوص وحقائق التاريخ، ليخرجوا بالحكم الموضوعي المتماسك، لكنّهم أدخلوا إلى عناصر الحكم مصدراً آخر، وهو مقدّماتهم الاعتقادية التي ارتكزت عليها مذاهبهم وتميّزت بها، وهذا العنصر الاَخير هو الاَصل الثابت دائماً وفق الرؤية المذهبية، فلا يخرج عنه فهم لشيء من نصوص الشريعة، أو استنباط شيء من أحكامها، أو تفسير ظاهرة ما!

هذا الذي صرف المعتزلة إذن عن هذه النصوص.

غير أنّ لبعض طوائف المعتزلة كلاماً قد يكون أقرب إلى التوفيق بين النصّ وأحوال صاحب النصّ، منه إلى التأويل.. أبو القاسم البلخي وأصحابه قالوا: لو أنّ عليّاً نازع عقيب وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسلّ سيفه، لحكمنا بهلاك كلّ من خالفه وتقدّم عليه، كما حكمنا بهلاك من نازعه حين أظهر نفسه، ولكنّه مالك الاَمر وصاحب الخلافة، إذا طلبها وجب علينا القول بتفسيق من ينازعه فيها، وإذا أمسك عنها وجب علينا القول بعدالة من أغضى له عليها، وحكمه في ذلك حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لاَنّه قد ثبت عنه في

(٢٣٥) أبو الحسن الكرخي| الاَُصول التي عليها مدار فروع الحنفية: ٤، د. محمّد أديب صالح| مصادر التشريع الإسلامي: ٢٨٧.

الأخبار الصحيحة أنّه قال: «عليٌّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ، يدور معه حيث ما دار».. وقال له غير مرّة: «حربك حربي، وسلمك سلمي».

عندئذٍ قال ابن أبي الحديد: هذا المذهب هو أعدل المذاهب عندي، وبه أقول!(٢٣٦).

وغنيٌّ عن التذكير أنّ إغضاء صاحب الحقّ عن حقّه لا يعني دائماً الإقرار بعدالة خصمه.

لقد رأينا كثيراً من الاَساتذة المعاصرين من أهل السُنّة قد أُعجب بالفكر المعتزلي وثرائه، لكن دون أن يذهبوا معهم إلى القول بأنّ عليّاً «مالك الاَمر، وصاحب الخلافة» الذي هو أقرب شيء إلى القول بالنصّ!

أمّا الذي صرف عنها الجمهور فقياسهم الاَشياء، نصوصاً ووقائع، على أساس التسليم بصحّة وشرعيّة نظام الخلافة الذي تحقّق بعد الرسول، وكلّ نصّ أو حالٍ لا ينسجم مع هذا فهو عندهم مرفوض أو مؤوَّل.

وتبرز هنا مساحة أكبر للتنكّر لوقائع التاريخ أو الإغضاء عنها! تمشّياً مع المبدأ، عُرف فيما بعد بمبدأ «عدالة الصحابة» الذي أصبح حاكماً على النصّ وعلى وقائع التاريخ أيضاً، علماً أنّ هذه النصوص والوقائع قد حُفظت غالباً في دواوينهم الحديثية والتاريخية، على تفاوت في الكمّ والتفصيل، حتّى بلغ الكثير والاَهمّ منها حدّ التواتر في مجموع تلك الدواوين: كحديث «مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه»، وحديث الثَقَلَين «كتاب الله وعترتي» فيما لم تردِ الرواية الاَُخرى «كتاب الله وسُنّتي» إلى مرسَلةً في مصدر واحد من مصادرهم المهمّة (موطّأ مالك)(٢٣٧)، وقد وصل إسنادها بعدها ابنُ عبد البرّ فكان إسناداً واهياً

(٢٣٦) شرح نهج البلاغة ٢/٢٩٦ ـ ٢٩٧.
(٢٣٧) الموطّأ ـ كتاب القدر ـ: ح ٣.

عُرف مصدره بالوضع والكذب!(٢٣٨)، ورغم ذلك فقد اعتمدها أهل السُنّة في بحوثهم ومجادلاتهم وتعليم أجيالهم، وأغفلوا الاَُخرى الصحيحة المتواترة!

كلّ ذلك لاَنّها لا تحفظ لهم سلامة الواقع الجديد بعد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، وربّما مسّت مبدأ عدالة الصحابة أيضاً!

وآخرون أدركوا حقّاً أنّ التمسّك برواية «وسُنّتي» لا تغني وحدها في الخلاص من تبعة الرواية الاَصحّ والاَشهر «كتاب الله وعترتي» فذهبوا إلى تأويل الاَخيرة تأويلاً عجيباً، ومبتدع هذا التأويل هو ابن تيميّة، حيث يقول: الحديث الذي في مسلم إذا كان النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قد قاله فليس فيه إلاّ الوصيّة باتّباع الكتاب، وهو لم يأمر باتّباع العترة، ولكن قال: «أُذكّركم الله في أهل بيتي»!(٢٣٩).

ورغم أنّ تأويل ابن تيميّة هذا كان مكابَرةً صارخة بوجه النصّ، قد تكون أيضاً مدعاةً للسخرية، إلاّ أنّ هناك من يأنس به ويطمئنّ به مهرباً من إلزام النصّ!

ما العمل إذا كان الناس يأنسون ويستمتعون انتصاراً لمذاهبهم ولو بمثل هذا التصرّف المتهافت؟!

ولعلّ «منهاج السُنّة» لابن تيميّة هو أكبر موسوعة سُنّية في تأويل الاَحاديث الخاصّة في عليٍ وأهل البيت عليهم السلام وفي التنكّر للوقائع الهائمة التي قدّمتهم على غيرهم تقديماً لا يبقى معه أيّ مسوّغ لصرف الخلافة عنهم(٢٤٠).

(٢٣٨) في إسناده: كثير بن عبدالله، عن أبيه، عن جدّه.. وهو متروك ومن أركان الكذب، ونسخته عن أبيه عن جدّه موضوعة! ميزان الاعتدال ٣|٤٠٦ ـ ٤٠٧.
(٢٣٩) منهاج السُنّة ٤|٨٥، الفرقان بين الحقّ والباطل: ١٣٩.
(٢٤٠) لقد عرضنا نماذج هامّة منه وبيّنّا مواقع التهافت فيها، في كتابنا| ابن تيميّة.. حياته، عقائده: ٢٩١ ـ ٤٢٨.

ويلحظ المتتبّع لتأويلات ابن تيميّة في هذا القسم من الحديث أنّه قد تأثّر كثيراً بطريقة القاضي عبد الجبّار المعتزلي في كتابه «المغني» وأخذ عنه كثيراً من تأويلاته.. لكنّ الفارق يبقى كبيراً بين الطرفين، فمنزلة عليٍ عند المعتزلة هي أسمى منها بكثير عند ابن تيميّة!

فحين لا يريد ابن تيميّة لحديث «مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه» أن يتجاوز حدود المحبّة التي يشاركه فيها جميع المسلمين، فلا مزيّة فيه لعليٍ على أحد!(٢٤١).. يرى فيه المعتزلة لعليٍ منزلة لا يشاركه فيها أحد، فإذا أوجب النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم موالاته عليه السلام ولم يقيّده بوقت فيجب أن يكون باطنه كظاهره في سائر الاَوقات، وهذه منزلة عظيمة تفوق منزلة الإمامة(٢٤٢)، ويختصّ بها هو دون غيره(٢٤٣).

ويبالغ ابن تيميّة فينكر الشطر الثاني من الحديث «اللّهمّ والِ مَن والاه، وعادِ من عاداه»(٢٤٤) لاَنّها قادحة بلا شكّ بمبدأ «عدالة الصحابة»! ولاَنّها ستلزمه قطعاً البراءةَ من رجال دخلوا في عداد الصحابة لم يتورّعوا في إظهار بغضهم لعليٍ وعدائهم له ومحاربتهم إيّاه، فيما لم يتردّد المعتزلة في القول بهلاك هؤلاء!(٢٤٥).

(٢٤١) منهاج السُنّة ٤|٨٧ ـ ٨٨.
(٢٤٢) لاَنّ الإمامة عندهم منزلة سياسية يجوز فيها تقدّم المفضول على الفاضل.
(٢٤٣) المغني ٢٠| ق ١: ١٤٦، عنه: الشافي ٢|٢٨٣.
(٢٤٤) منهاج السُنّة ٤|٨٧. لكنّ الذهبي يقرّ لهذا الشطر بقوّة الإسناد، كما في البداية والنهاية ٥| ٢٣٣، وهي في سنن ابن ماجة ١|٤٣ رقم ١١٦، وسنن النسائي في ثمان طرق: ج ٥ ح ٨٤٧٣ و ٨٤٧٨ و ٨٤٧٩ و ٨٤٨٠ و ٨٤٨١ و ٨٤٨٣ و ٨٤٨٤ و ٨٥٤٢، ومسند أحمد في سبع طرق ١|١١٩ ثلاث مرّات و ١٥٢، و ٤|٢٨١ و ٣٧٠ و ٣٧٢ مرّتان.
(٢٤٥) تقدّم آنفاً عن البلخي وابن أبي الحديد، راجع صفحة.

وجدير بالتذكير أنّ ابن تيميّة الذي كان من أوسع الناس تأويلاً لهذا الباب من الحديث، حفظاً للمذهب، هو من أشدّ الناس طعناً في التأويل وأكثرهم تمسّكاً حرفياً بظواهر مفردات النصّ، في باب الصفات خاصّةً، حفظاً لمذهبه في التجسيم!

وأُخرى:

النصّ المعارض كان يخوض المعركة جنباً إلى جنب مع تأويل النصّ وتكذيب الحَدَث..

فلمّا كان الحديث الصحيح حديث السيّدة صفيّة، تسأل النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قبيل وفاته: إنْ حَدَث بك حَدَثٌ فإلى مَن؟ فيقول: «إلى عليّ بن أبي طالب»(٢٤٦).

جاء الحديث المعارِض «إنْ لم تجديني فَأْتِ أبا بكر» عن سلسلة من الرواة ذوي الأَهواء الأُموية(٢٤٧)، جاء ليذاع ويشتهر فيكتسح الحديث الأوّل، حتّى أتى الشيخان فوجداه مألوفاً على ألسن الرواة ومنهم من لا يُتّهم بكذب، فأدخلاه في المختار من صحيحيهما..

ولمّا كان حديث عائشة في تكذيب أحاديث الوصيّة، هو المنسجم مع العهد الجديد دون حديث السيّدة أُمّ سَلَمة، فكان لا بُدّ أن يذاع بواسطة عروة ابن الزبير والزهري وأصحابهما، إلى صدور الحفّاظ وبطون الدواوين، حتّى يجده الشيخان أَوْلى بالنقل من غيره(٢٤٨).

---

(٢٤٦) مسند أحمد ٦|٣٠٠.
(٢٤٧) راجع ص ٢٠٩ ـ ٢١١ من هذا البحث.
(٢٤٨) راجع ص ٢٥٢ من هذا البحث.

ثمّ يأتي المتأخّرون فيعضّون بالنواجذ على كلّ ما أورده الشيخان ويسقطون من الاعتبار كلّ ما خالفها، ليكون الأوّل ديناً يدان به بحجّة اختيار الشيخين أو اتّفاقهما.. وما انتخبه الشيخان حتّى وجداه ديناً يدان به.. وهذا حقّ.. ولكن خطوة واحدة إلى الأَمام ستفتح العينين على كلّ الحقّ..

إنّ الحقّ كلّ الحقّ أنّ الشيخان ما وجداه ديناً إلاّ بفضل كفاح دؤوب واصله حرّاس العهد الجديد مئتا عام حتّى جاء الشيخان!!

مئتا عام، قبل مجيء الشيخين وتدوين أوسع دواوين الحديث، قضاها خصوم عليٍ وبنيه في كفاح دؤوب لإقصاء ما لا يروق لهم ونشر ما يريدون، بكلّ ما عرفوه من فنون الإقصاء والنشر!(٢٤٩).

مئتا عام والتيّار هادر، لم يسكن إلاّ أيّاماً لا تكفي حتّى لمراجعة الذاكرة!(٢٥٠).

فكم بين نصيب أحاديث تجري بعكس اتّجاه ذاك التيّار، ونصيب أحاديث حملها ذاك التيّار على ظهره؟!

هذا ما لم يلتفت إليه المتأخّرون.. لاَنّ لفتةً واحدةً إليه ستعني الكثير.. ستعني إدانة التاريخ الذي عشقوه حتّأ شرّبت قلوبهم حبه.

جديد:

حاول بعض المعاصرين أن يكتشف طريقاً جديداً يأخذ به بعيداً عن أسر كلمات عليٍ عليه السلام، فراح يبرهن على أنّ أهل البيت لم يذكروا ما يدلّ على

(٢٤٩ راجع ص٢١٤ من هذا البحث.
(٢٥٠ ربّما سكن أيّام عمر بن عبد العزيز الذي حكم عامين فقط، وبعضاً من أيّام المأمون.

اختصاصهم بنصّ أو وصيّة، من خلال ما وجدوه من كلمات منقولة عن السبطين عليهما السلام وليس فيها تصريح بهذا..(٢٥١).

وهكذا ببساطة يُعرِضون عن كلّ ما أُثر عن عليٍ عليه السلام !

وأكثر من هذا، حاولوا حين حرّفوا شرط الإمام الحسن عليه السلام على معاوية في بنود الصلح الذي تمّ بينهما، فقالوا: إنّ الحسن عليه السلام كتب في شروطه على معاوية: «وليس لمعاوية بن أبي سفيان أن يعهد إلى أحد من بعده عهداً، بل يكون الاَمر من بعده شورى بين المسلمين»!

إذن أقرّ الحسن عليه السلام مبدأ الشورى، ولم يدع مجالاً لدعوى النصّ حتّى على عليٍ عليه السلام خاصّة!(٢٥٢).

لقد ارتضوا من هذا العهد نصّه المحرَّف، لا غير، نصرةً للمذهب، دون تحقيق!

ونصّ هذا العهد ينقله: ابن قتيبة، وابن الاَثير، وابن كثير، وابن حجر العسقلاني، وغيرهم، وفيه: «أنّ لمعاوية الإمامة ما دام حيّاً، فإذا مات فالاَمر للحسن من بعده»(٢٥٣).

فليس لمعاوية إذن أن يعهد لاَحدٍ من بعده، لاَنّ الخلافة بعده للحسن عليه السلام، ولا شيء وراء ذلك!

(٢٥١) أُنظر: د. أحمد محمود صبحي| نظرية الإمامة: ٨٦، د. مصطفى حلمي| نظام الخلافة: ١٦٢.

(٢٥٢) أُنظر: د. مصطفى حلمي| نظام الخلافة: ١٨٠، د. محمّد عمارة| المعتزلة وأُصول الحكم: ٤٧.
(٢٥٣) الإمامة والسياسة: ١٤٠، أُسد الغابة ـ ترجمة الحسن عليه السلام ـ ٢|١٤، البداية والنهاية ٨|٤٥، الإصابة ١|٣٣٠ ـ ٣٣١، ذخائر العقبى ـ للمحبّ الطبري ـ: ١٣٩.

الدكتور محمّد عمارة أدرك هذا التحريف، لكنّه لا يريد أن يفرّط بذاك النصّ المحرَّف، لأنّه كان عمدته في ما أراد، فلفّق بين النصّين باعتماد الأَصل المحرَّف أساساً للعهد، فقال: كتب الحسن في العهد: «ليس لمعاوية أن يعهد لأَحد من بعده . أي من بعد الحسن . وأن يكون الأَمر شورى»(٢٥٤).

فأدخل عبارة (أي من بعد الحسن) لكي لا يقع في لائمة ترك النصّ الصحيح.. وارتضى هذا النوع من تدليس الأَخبار على ما فيه من بُعد ونكارة لا ترتضيها لغة العرب!

والأَكثر غرابةً أن نرى هذا النصّ المحرّف «ليس لمعاوية أن يعهد لأَحد من بعده، بل يكون الأَمر بعده شورى» يتسرّب إلى مصادر شيعية معاصرة!

لقد تناقله كتّاب جيّدون لهم منازل مرموقة في البحث والمعرفة، لكنّي لا أشكّ في أنّهم نقلوه غفلةً، عن حسن قصد وحسن ظنّ حين رأوا كثرة من تناوله من كتّاب معاصرين خاصّة، ومن هؤلاء السادة: الشيخ محمّد جواد مغنيّة، والدكتور حسن عبّاس حسن، ولجنة التأليف في مؤسّسة البلاغ(٢٥٥).

كما وردت عند بعضهم زيادة أُخرى على النصّ لم نعثر لها على مصدر أسبق من النسّابة ابن عنبة الحسني (٨٢٨ هـ) جعل الشرط فيه: أنّ للحسن ولاية الأَمر بعد معاوية، فإن حدث به حدث فللحسين(٢٥٦).

وهذا ليس ممّا يُستنكر، لكنّه صحّ أو لم يصحّ ليس فيه مزيد أثر على ما نحن فيه.

(٢٥٤) د. محمّد عمارة| المعتزلة وأُصول الحكم: ٤٧.
(٢٥٥) محمّد جواد مغنية| الشيعة والحاكمون: ٧٠ ـ ٧١، د. حسن عبّاس حسن| الفكر السياسي الشيعي: ٣٣٧، مؤسّسة البلاغ| سيرة رسول الله وأهل بيته ٢| ٣٤.
(٢٥٦) عمدة الطالب في أنساب آل ابي طالب: ٦٧.

بعد هذه الجولة اليسيرة جدّاً في موضوع طويل كهذا نستطيع أن نشخّص أُمّهات المشاكل التي حجبت الحقيقة الواحدة عن الناس جيلاً بعد جيل..

رأينا كيف ساهم: التاريخ السياسي، والرؤى المذهبية، والغفلة أحياناً، في إضفاء الغموض ومزيد من الغموض على قضيّة حاسمة في معرفة الوجهة الأَصحّ في مسار الإِسلام كلّه.

* * *